التقريب والتهذيب
لعلوم شيخ الإسلام

القســـم الأول
الفتح المبين من قواعد
الملة ومقاصد الدين

(٤)

الوسطية

لشيخ الإسلام ابن تيمية



الجمع والترتيب والعناية
لأبى الفضل
عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم

الطبعة الأولى

دار الفتوح الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الترقيم الدولى I.S.B.N.
977 . 5708 - 01 - x
رقم الإيداع ٣١٣٥ / ٩٦

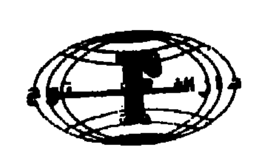
اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

الناشر

دار الفتوح الإسلامية للطباعة

دار الفتوح مطبوعات دعاية نشر



القاهرة : ٥ ش رشدى - ش السلام - الكيت كات ت : ٣١٤٨١٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. . .

. . أما بعد :

فهاك قاعدةَ «الوسطية» رابعة قواعد القسم الأول من هذا المشروع الكبير: «التقريب والتهذيب لعلوم شيخ الإسلام»، حامداً الله عز وجل على توفيقه وتيسيره حتى منّ بإخراجها، سائله سبحانه أن يكتب لها القبول والنفع، وأن يُديم علينا نعمة التيسير والعون إنه هو الجواد الكريم، وأن يفتح بها علينا وعلى المسلمين من فضله العظيم إنه هو الفتاح العليم.

وقد ذكرت فى أكثر من مناسبة أن مادة المشروع قد فرغ من جمعها كلها قبل الشروع فى إخراجها مسلسلة، وبقى أن أهذب كل جزء يصدر على حدة وأعالجه معالجة مستقلة، ولا شك أن كون المادة مُعَدَّة من قبل يوفر كثيراً من الوقت، وهذا هو السبب فى تقارب حلقات هذا العمل بعد تيسير المولى عز وجل وإعانته.

وكل ما يُحتاج إليه من مقدمات قد سبق بيانه فى مقدمة القاعدة
ٔولى: «الاعتصام بالكتاب والسنة»، على أن الكلام عن منهج العمل
، هذا المشروع يتكرر فى كل قاعده لأهميته، بالإضافة إلى ما يرد فى
هر الغلاف الأخير لكل قاعدة من بيان موجز لهذا المشروع. وإن كنت
، مقدمة القاعدة السابقة قد ذكَّرت بأهم بنود هذا المشروع بصورة
جملة، وبالله التوفيق.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه.

أبو الفضل

عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم

القاهرة: ليلة الأحد/ غرة رمضان لسنة ١٤١٦ هـ

الموافق ٢١ من يناير لسنة ١٩٩٦ م

منهج العمل
في هذا المشروع
(منهج جديد)

وهنا أُورد أهم الشروط المنهجية التى التزمتها فى جمع المادة وترتيبها وتهذيبها بصفة عامة، وإن كنت سأدع بعضها لظهوره وعدم الحاجة إلى النص عليه.

وهاك أهم هذه الشروط :

١- التأليف بين كلام شيخ الإسلام المفرق فى كتبه مما ينتمى إلى باب واحد أو قاعدة واحدة، ثم ترتيبه وتهذيبه وعنونته بالتفصيل الموضح هنا بحيث يخرج كله جسماً واحداً كأنما أخرجه الإمام نفسه على صورته هذه.

٢- الأصل الذى قام عليه العمل هو الحفاظ على عبارة الإمام كما هى، لا أخرج عن ذلك إلا فى حالات نادرة تقتضيها ضرورة الاختصار أو يستلزمها اقتطاع الكلام من سياقه الأصلى، بحيث يحتاج إلى تعديل طفيف فى أول العبارة أو فى آخرها لينضبط فى سياقه الجديد، وفى هذه الحالة أميز موضع التعديل بأن أضع أسفله خطاً، والغالب أن يكون ذلك كلمة واحدة أو حرفاً.

٣- لم أتعرض للتعليق على كلامه رحمه الله إلا فى مواضع نادرة

أجد التعليق فيها ضرورياً لحل مستغلق، أو تدارك سقط، أو تحريف من النسخ أو الطباعة، وذلك لأن الغرض الأصلى هو تقديم مادة شيخ الإسلام رحمه الله خالصة جهد الطاقة، كما أن كثرة التعليقات قد يكون فيها نوع من التحكم فى تفسير كلامه، وسد لباب البحث والنظر فيما يدل عليه.

٤- تخريج الأحاديث. وإن كنت أنبه على ملحوظة مهمة هنا، وهى أن أكثر ما أبقيت عليه من الأحاديث هو فى الصحيحين أو أحدهما، وهذا عموماً هو أكثر ما حوته كتب شيخ الإسلام من مادة حديثية فيما أعلم.

٥- ضبط الألفاظ التى قد تُشكل على القارىء.

٦- إعادة النظر فى علامات الترقيم وتنسيق الفقرات. وهذا عمل فى غاية الأهمية لفهم النصوص، حيث لاحظت فى كثير من المصادر المطبوعة أن علامات الترقيم لا تدل على ما يراد منها، مع أن وظيفة علامات الترقيم هى الإبانة والإيضاح، وكذلك فإن الفقرات فى بعض الأحيان لم تقم بوظيفتها هى الأخرى فى تنسيق المعانى بفصل ما يُفصل منها ووصل ما يوصل، فأحياناً تجمع فقرة واحدة ما ينبغى أن يفصل فى فقرتين أو أكثر، وأحياناً تفصل بين ما ينبغى أن يوصل[1].

٧- ما جرى من كلامه مجرى القاعدة أو الضابط الكلى أو الفائدة

---

(١) وقد عُنيت هنا بهذين الأمرين بالإضافة إلى العنوانات الأصلية والجانبية والهامشية، والتشكيل، وطباعة المواضع الأكثر أهمية بخط غليظ ـ كل ذلك من أجل تيسير الفهم والاستيعاب لكلام شيخ الإسلام رحمه الله، والله المستعان.

الجليلة طبع بخط غليظ إشارة إلى أهميته.

٨- معالجة كل مادة وكل موضوع معالجة خاصة من حيث الترتيب، وتقسيم الفصول والمباحث والمسائل بما يناسب طبيعة الموضوع المعين، لاختلاف الموضوعات، حيث لا يمكن لمنهج واحد من المعالجة والتناول أن يناسب جميع المواد التى احتوى عليها هذا المجموع، لاختلافها كمّاً وكيفاً، واحتياج كل منها إلى نهج يلائمه.

٩- إسقاط ما تكرر من كلامه ـ وما أكثر ما يقع ذلك ـ والإبقاء على أفضل الصيغ وأجمعها ما أمكن، وقد أُضْطَرّ أحياناً لتكرار فقرة أو أكثر لمصلحة راجحة، ولكن ما يقع من ذلك لا يشكل نسبة بجنب التكرار الذى فى مصادر المادة.

١٠- وضع عنوانات أصلية وجانبية وهامشية بغرض البيان والإيضاح، ولم أضع لها رمزاً يميزها من كلام الإمام لأنه من المعروف أنه لم يكن يضع عنوانات فى كتبه، فاللبس غير وارد.

١١- إذا أسقطت استطراداً أو عبارة زائدة أو كلمة أو حرفاً بغرض التهذيب والاختصار أو غير ذلك فإننى أضع مكانه مربعاً صغيراً هكذا: □ .

١٢- فى توثيق المادة: جعلت لكل مصدر رمزاً بغرض الاختصار والتيسير، حيث يتكرر ذكر المصادر كثيراً، وفى آخر الكتاب ثَبَتٌ يبين المصادر ورموزها وطبعاتها.

١٣- إذا وضعت رَقْماً فى الأصل مريداً به العزو فمعناه أن كل ما سبق من كلام حتى آخر رقم قبله هو من الموضع المشار إليه أخيراً.

١٤- قد يُحس القارىء أن القاعدة مبتورة فى موضع ما أو أن بعض

أجزائها لم يُوَفَّ حقه من حيث الكم والكيف أو أحدهما، فهذا مع قلة وروده إنما يقع لكون المادة التى وجدتها فى تراث الإمام لم تفِ بذلك، ولابد هنا أن يكون فى الحسبان أننى لا أختصر كتاباً قائماً، وإنما أجمع كلاماً مفرقاً ومتناثراً ومتفاوتاً، ثم أرتبه وأهذبه وأعيد بناءه كما لو كان صاحبه أخرجه كذلك، وفى هذا من جهد التحرى ومشقة الاختيار ومعاناة الترتيب والتنسيق ما لا يخفى على اللبيب، فضلاً عما يقتضيه ذلك من تفاوت فى الأبواب كمًّا وكيفًا كما ذكرت.

* * * * *

التعريف بقاعدة
«الوسطية»
مفتاح الصراط المستقيم

● قلت في مقدمة «الصرط المستقيم»:

«قاعدة الوسطية» هى مفتاح «الصراط المستقيم»، لأن الصراط المستقيم كما جاء هنا هو سبيلٌ وسطٌ بين سبيلين منحرفين، فكان مفتاح الاستقامة معرفة حقيقة الوسطية التى يسلم العبد بمعرفتها من الانحراف عن الصراط السَّوِىّ ويدخل إذا تحقق بها فى صراط الأمة الوسط والفرقة الوسط[1]. وفى كلامه عن الوسطية أسرار وحقائق عظيمة هى من كنوز العلم وذخائر الهدى».

فكان معرفة الوسطية هى معرفة الصراط المستقيم الذى أمر العبد أن يسأل الله إياه كل يوم بضع عشرة مرة فى ركعات الفريضة، وهو أوجب دعاء وأنفع دعاء وأعظم دعاء دعا به العبد ربه.. وكل ما سبق أن قيل فى بيان فضيلة الصراط المستقيم وضرورة الدعاء به يصدق على الوسطية[2] باعتبارها مفتاحًا لمعرفة هذا الصراط بل هى صفة من أعظم

(١) « الأمة الوسط» هم المسلمون و«الفرقة الوسط» هم أهل السنة والجماعة، وقد فصلت القول فيهما فى الفصلين الثانى والثالث من هذه القاعدة.

(٢) ويصدق أيضًا على قاعدة «العلم والعمل» التى سبق أن بينا أنها جماع الصراط المستقيم، وسنزيد ذلك إيضاحًا فى مقدمة تلك القاعدة إن شاء الله.

صفاته، لأن الصراط المستقيم وسطٌ كما بينا، فكان معرفة قواعد وسطيته من أوجب الأمور وأعظمها خطرًا.

● والوسطية من أهم قواعد الدين، ولذا عُنى بها شيخ الإسلام عناية خاصة، وأكثرَ من التنبيه عليها فى كل مناسبة، وساق لها أمثلة كثيرة مما بيَّن فيه السبيل الوسط والسبل المنحرفة عن يمينه وشماله، وربطها بقاعدة الصراط المستقيم على النحو الذى بينته هنا، وشأنه هنا كشأنه فى قاعدة الصراط المستقيم، فقد تفرد فيها رحمه الله بما لم يُسبق إليه، حيث لا يُعهد أن أحدًا جاء فى هـذا الباب بمثل ما جاء به رحمه الله لا كمًّا ولا كيفًا، والله تعالى أعلم. وقد بلغ كلامه فى الوسطية موقعًا عظيمًا فى نفسى حتى هممت أن أجمعها من كتبه قبل إخراج هذا المشروع بمدة.

● والمراد بالمفتاح فى قولنا: «الوسطية مفتاح الصراط المستقيم»: الميزان، فالذى يفهم هذه القاعدة ويعى مقاصدها لا يكون قد حَصَّل مضمونها فحسب وإنما يكون قد حَصل على مفتاح الفرقان بين سبيل الهدى والسبل المنحرفة عنه، وميزان النظر فيما اختلف فيه الخلق من الحق، لأنه قد عرف حقيقة الصراط المستقيم الذى هو الحق المختلف فيه، وعلامة الأمة المصطفاة التى أنعم الله عليها، وذلك ما جاء فى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، وقوله عز وجل: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾.

● ومن هنا يتبين أن «الوسطية» من أعظم خصائص المنهج السلفى

الذى يتمسك بأصول السلف وفهمهم للكتاب والسنة[1]، فلا يقف عند الدعوة إلى الكتاب والسنة هكذا بإطلاق، وإنما يخصهما بفهم السلف وهم الصحابة رضوان الله عليهم وأئمة السنة من التابعين وتابعيهم، وذلك أن جُلّ أهل البدع أو كلهم يعلنون التمسك بالكتاب والسنة ثم يسلطون عليهما سيوف التأويل والتحريف والجهل والهوى حتى يحمِّلوا النصوص ضِدَّ معانيها، فإذا أُلزِموا بفهم السلف الذين رضى الله عنهم وعمن تبعهم بإحسان حيث قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ..﴾ الآية [التوبة: ١٠٠] - أقول: إذا أُلزِم أهل البدع بفهم السلف لسقطوا من حالق وافتُضحوا لأنهم يصرِّحون بمخالفة السلف[2].

ووجه كون «الوسطية» من خصائص المنهج السلفى أن أمة الإسلام هى الأمة الوسط كما صرح الكتاب، والسلف هم خير هذه الأمة باتفاق، فكانوا أحق الناس بهذا الوصف، وكل من كان أشبه بالسلف وأكثر اتباعًا لهم امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ..﴾ فهؤلاء هم أحق الناس بأن يكونوا هم الطائفة الوسط.

وهذا ليس وقفًا على طائفة بعينها بالاسم، وإنما كل من كان على

---

(١) ولله در العلامة الألبانى حفظه الله وهو من أئمة أهل السنة فى هذا الزمان حيث كان وما يزال من أعظم الناس تأكيداً على هذا المعنى، فقد بين أن الأصول ثلاثة: الكتاب والسنة وفهم السلف. وهذا كثير فى كتبه ومحاضراته.

(٢) وانظر كتابى: «منهاج الدعوة السلفية وبيان الموقف السلفى من الأحزاب والجماعات الإسلامية المعاصرة». وراجع فى بيان تصريح أهل البدع بمخالفة السلف ما سبق فى قاعدة الاعتصام ص (١١٦) فقرة رقم (١٧).

هذا الوصف فهو من الفرقة الوسط، وكل من كان أبعد عنه فهو أبعد عن السبيل الوسط الذى هو سبيل النجاة، ويختلف حظ الناس من الوسطية والاعتدال فمن مقلٍ ومكثر بحسب قربهم وبعدهم عن سبيل النبى ﷺ وأصحابه، بل قد يتفاوت حظ الرجل الواحد من ذلك باختلاف أحواله، فقد يكون فى بعض الأمور معتدلاً وسطًا، وقد يكون فى أخرى حائدًا عن الوسط جانحًا إلى هذا الطرف أو ذاك.

● ويجب أن يُعلم أن «الوسطية» المقصودة لا يراد بها مجرد الوسط «الهندسى»، وهو الذى يطلق الوسط فيه على النقطة التى فى المنتصف تمامًا بحيث يكون المسافة بينها وبين كل من الطرفين عن يمينها وشمالها مستوية تمامًا، وإنما المراد بالوسط هنا هو الوسط الذى يحدده الشرع، لأن العقل والحس لا يكفيان وحدهما لتعيين الوسط، ثم إن الوسط هو الخيار وهو العدل كما جاء فى تفسير الآية، فالأمة الوسط هى العدل الخيار، والعدل يختلف من باب إلى آخر، فكل باب يكون اعتداله بمقادير مخصوصة تناسبه وقد لا تناسب غيره، فقد يحتاج الأمر المعين أحيانًا أن يتجه إلى اليمين قليلاً أو إلى اليسار قليلاً، بل قد يلزم فى بعض الأمور الانحياز التام إلى إحدى الجهتين[1]، ولكن باعتبار الغالب وباعتبار مجموع أبواب الخير يكون المرء فى الوسط، كما أن هناك اعتبارًا آخر يقوِّى هذا المعنى وهو أن أهل الصراط المستقيم لابد أن يكون على جانبهم يمينًا وشمالاً طوائف مائلة ومنحرفة عن الصراط فيكونون

(١)وفى القاعدة السادسة من الفصل الأول هنا ما يوضح ذلك حيث بين رحمه الله أن هناك أمورًا يُطلب فيها التوسط وأمورًا يطب فيها الكمال فراجعها إن شئت ص (٦٣)، وهذا كله بحسب ما يقدره الشرع لا الهوى ولا الرأى الفاسد.

هم بالنسبة إليهم متوسطين. هذا بحسب فهمى للوسطية عند شيخ الإسلام رحمه الله، والله تعالى أعلم.

● ولابد أن يكون بعيدًا عن ذهن القارئ الكريم أن يكون مرادنا بالوسطية هو مايقرره العلمانيون المتعالمون المتطفلون على موائد العلوم الشرعية، الذين يظهرون الولاء للإسلام ويبطنون له العداء التام، ويتسمى كثير منهم بـ «المفكر الإسلامى» وما أشبه ذلك من الأسماء والنعوت.

وذلك أن كثيرًا من هؤلاء حين رأى عودة كثير من الناس إلى الدين وإقبالهم على العلوم الشرعية راح يبحث عن سبيل إلى إنقاذ العلمانية المتداعية، ففكر وقدَّر وعبس وبسر ثم ابتدع لنا بدعة «التدين المستنير» و«الفكر الدينى المعتدل» و«الوسطية».. وما أشبه ذلك مما يعلم أهل التدين الخالص والعلم الشرعى الصحيح أنها من حيث هى أسماء قد يكون فيها ما هو حق، ولكنه حق أريد به باطل، وليس لهم منه إلا الأسماء، وشأنها شأن المسجد الضرار الذى سماه المنافقون مسجدًا وأرادوا به النكاية في الإسلام وأهله.

وغرضى من هذا التنبيه دفع التوهم الذى قد يقع عند البعض من اشتباه الألفاظ حيث جرى على ألسنة أولئك المذكورين ألفاظ من نحوما جاء هنا كالوسطية والاعتدال، ولعل ما جاء فى الفقرة السابقة والتى قبلها يوضح أن الوسطية والاعتدال هنا هما الوسطية على فهم أهل السنة والسلف الصالح ممن ينشدون العلم الصحيح، ويوالون الإسلام وأهله ظاهرًا وباطنًا، ولذا فهم يناصبون الفريق الذى اتخذ تلك الأسماء الضرار العداء ويخالفهم لفظًا ومعنى، ويتقربون إلى الله بكشف

أباطيلهم وذودهم عن حياض هذا الدين، ولذا نبادر فنؤكد أن لفظ الوسطية وغيره ألفاظ صحيحة ورد بها الشرع الكريم، وليس معنى كون أهل الباطل يزينون بها باطلهم أن علينا أن ندعها لهم، بل الصواب أن ننتزعها من بين أيديهم ونطهرها من رجسهم، فإن ما شرعه الله لا يترك لفعل المبطلين والمبتدعين[1].

● ومن أعجب معانى «الوسطية» التى يحسن بيانها هنا ما يمكن أن نسميه الجمع بين الأضداد على وجه الإحسان، وذلك بأن يكون العبد قويًا فى مواضع القوة، ليِّنًا فى مواضع اللين، صبورًا فى أوقات الشدة، شكورًا فى أوقات النعمة، فكل صفتين من هذه الصفات متضادتان وفى الوقت نفسه جاءتا على وجه الإحسان، بمعنى أن كل صفة من الصفتين المتضادتين قد وقعت فى أحسن موقع، وهذا بخلاف من يجمع بين الأضداد لا على وجه الإحسان وإنما بنوع من تقلب المزاج واضطراب الطبع، فقد يكون ضحوكًا عبوسًا ولكن كلاً من ضحكه وعُبوسه يقعان كيفما اتفق، فى أوانهما، وفى غير أوانهما دون حكمة ولا حزم ولا انضباط، فكان من أعظم خصائص الأمة الوسط أنها تجمع بين الوصفين المتقابلين وتضع كلاً منهما فى موضعه على غاية الاعتدال.

وأعظم من تحقق فيه هذا الوصف محمد ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم:

فنبينا ﷺ هو الضحوك القتال، نبى الرحمة ونبى الملحمة، يَغلب

---

(١) وقد سبق أن أوردنا شيئًا من ذلك من كلام شيخ الإسلام فى قاعدة الاعتصام (انظر ص ١٢٤ وما بعدها).

فلا يَبْطَر ويُغْلَب فلا يضجَر، يأكل الطيبات ويمازح أصحابه ويأتى أهله، على أنه أعظم الناس خشية وإنابة وأشدهم وقارًا ومهابة وأكثرهم تقشفًا وزهدًا، يقوم وينام ويصوم ويفطر ويتزوج النساء، لا ينتصر لنفسه قط فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شىء، من رآه بديهةً هابه ومن عرفه مخالطة أحبه.

وصحابته رضوان الله عليهم هم خير أتباع الأنبياء، يصفهم ربهم بأنهم أشداء على الكفار رحماء بينهم، أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، وقد كانوا رهبانًا بالليل وفرسانًا بالنهار، شكَّارين للنعم صبَّارين فى المحن، فى الأمن سحابة تمرُّ وندىً يتقطَّر، ألين الناس طبعًا وأحسنهم خلقًا، وفى البأس أمواج عاتية وصواعق مرسلة، يأكلون الطيبات ويتبادحون بقشر البطيخ فإذا كانت الحقائق كانوا هم الرجال.

وقد حق فيهم قول القائل:

لا يفرحون إذا نالت رماحهمُ قومًا وليسوا مجازيعًا إذا نيلوا

وخير أصحابه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، وقد جمع ﷺ لين أبى بكر وشدة عمر، ولما مات ﷺ واستقل أبو بكر بالأمر ظهرت منه شدة وقوة برَّز بها على سائر الصحابة بما فيهم عمر، كما فى موقفه فى وفاة النبى ﷺ وفى محاربة المرتدين، ومع ذلك بقى لينه ورقَّته لوقتهما، ولم تختلط عليه الأمور.

ولما استقل عمر بالأمر من بعده ظهر من لينه ورحمته بالمسلمين شئ عظيم، فكان مع قوته وحزمه من أخشع الناس وأرفق الناس، وأبعد الناس عن الظلم، بل كان مضرب المثل فى العدل والرحمة والتواضع

وخفض الجناح، وادخر شدته لمقام الشدة، فصار فيه شدة وفيه لين يقعان فى أحسن المواقع (كما كان حال الصدِّيق من قبله) رضوان الله عليهما[١].

وقد كانت العرب تعد هذه الخصلة من خير صفات الرجال، وتجعلها أساس السيادة والشرف، وأقصى ما كان يبلغه المادح من الممدوح أن يصفه باجتماع النعتين الكريمين المتقابلين وإنزال كل منهما فى موقعه، ومن هنا ذاع فى الناس قول الشاعر:

شُمْس العداوة حتى يُستقاد لهم ... وأعظم الناس أحلامًا إذا قدروا[٢]

وقول الآخر:

أقلُّوا عليهم - لا أبا لأبيكمُ - ... من اللوم أوسُدُّوا المكان الذى سَدُّوا

أولئك قوم إن بَنَوا أحسنوا البِنا ... وإن عاهدوا أوفَوْا وإن عقدوا شدُّوا

يسوسون أحلامًا بعيدًا أناتها ... وإن غضبوا جاء الحفيظة والجِدُّ[٣]

وما أحكم قول القائل:

إذا قيل مهلاً قال للحلم موضع ... وحلم الفتى فى غير موضعه جهل

وهذا الوصف الذى أفضت فى الحديث عنه هنا - أعنى جمع الوصفين المتضادين وإيقاع كلٍّ فى موقعه - هو الفطرة السليمة والحكمة

(١) وفى كلام شيخ الإسلام فى القاعدة الأولى من الفصل الأول مزيد بيان فيما يتعلق بحال أبى بكر وعمر رضى الله عنهما.

(٢) الشُمسْ: يراد بهم أهل النفور والإباء الذين لا يلينون فى عداوتهم، وقوله: «حتى يستقادلهم» أى: يؤخذ لهم الحق، مأخوذ من القَوَد وهو القصاص.

(٣) الأناة: الحِلْم، والحفيظة: الغضب، فهم يجمعون حلمًا وغضبًا ويضعون كلا فى مكانه على أحسن الوجوه.

الكاملة والطبيعة السوية التى اختُص بها أصحاب الأنفس الكبار دون غيرهم ممن إذا غلب عليه طبع استعمله فى الخير والشر، فيما يضر وما ينفع: فإما سخىٌّ إلى حد الإسراف والتبذير، وإما ممسك إلى حد البخل والتقتير، وإما لين إلى حد التفريط فى الحقوق، وإما شديد إلى حد العدوان والبغى.. وهكذا، ولا يسلم من هذا إلا قليل من أقوياء الأنفس أصحاب العزائم ممن يروِّضون أنفسهم ويهذبون طباعهم ويصبرون على ذلك مستعينين بالله، حتى تستقيم نفوسهم، وتتهذب طباعهم، ويستووا على الصراط الذى يسألون الله إياه فى كل ركعة من ركعات ليلهم ونهارهم.

وقد لخص شيخ الإسلام سبب قصور أكثر الخلق عن تحقيق هذا المعنى الجليل من معانى الوسطية بقوله:

«الإنسان فيه ظلم وجهل، فإذا غلب عليه رأى أو خلق استعمله فى الحق والباطل جميعاً، لم يحفظ حدود الله، ولهذا يأمر الله بحفظ حدوده..»[1].

وقد ضرب المثل فى هذا بمن فى طبعه شدة ومن فى طبعه لين على ما ذكرنا، وكثير من كلامه فى هذه القاعدة يدور حول بيان هذا المعنى، وهو من أنفس ما جاء فى هذا الأصل، وعنه أفدت فيما كتبته هنا.

وقد تضمنت هذه القاعدة ثلاثة فصول:

الفصل الأول: «قواعد فى الوسطية».

وهى ست قواعد توضح بمجموعها الفهم الصحيح لهذا الأصل

(١) انظر ص (٤١، ٤٢) من هذا الكتاب «الصورة السابعة».

الجليل من الجهتين: النظرية والعملية، ففيها بالإضافة إلى الأصول النظرية أمثلة توضيحية للاستقامة على الوسط والانحراف عنه. وانظر الفهرس آخر الكتاب لتتبين ذلك فى عنواناتها.

الفصل الثانى: «الأمة الوسط»

وفيه مقصدان:

- المقصد الأول: «وسطية المسلمين بين أهل الملل». وفيه بيان كون المسلمين وسطًا بين الأطراف المتجاذبة. ولما كان أعظم مِلَّتين أدركهما الإسلام ممن لهم كتاب منزّل اليهود والنصارى، وحيث كان أهل هاتين الملتين على طَرَفَىْ نقيض فيما بينهما فى التوحيد والأنبياء والشرائع وغير ذلك، ولما وكان المسلمون هم أهل الصراط المستقيم الذى هو وسط بين سبيل المغضوب عليهم (وهم اليهود) والضالين (وهم النصارى) كما جاء فى الحديث[1] - لما كان شأن المسلمين كذلك مع هاتين الأمتين العظيمتين فلا جرم كانت أمة الإسلام مباينة لكل منهما، سالكة سبيلاً وسطًا بين هذين السبيلين المنحرفين كما وصفها ربها، فهى حنيفية وسطٌ لا يهودية فيها ولا نصرانية.

وهذا الأصل الجليل مما عنى شيخ الإسلام ببيانه فى كل مناسبة.

- المقصد الثانى: «خصائص الأمة الوسط وبيان فضلها على الأمتين السابقتين». وفيه ذكر الخصال التى اختصت به أمة الإسلام من دون الأمم وبخاصة اليهود والنصارى.

(١)وهو قوله ﷺ: «اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون» أخرجه الترمذى وغيره وصححه الألبانى [صحيح الجامع ٨٢٠٢].

وثمرة هذا الفصل أمران: أحدهما: مزيد العلم بحقيقة الوسطية ومعانيها وعظم خطرها وكونها فرقانًا بين الصراط المستقيم والسبل المعوجة، والأمر الثانى: معرفة مِنَّة الله على هذه الأمة وكونها الأمة المصطفاة، وشكر الله على هذه المنة، والاجتهاد فى التحقق بخصال الأمة الوسط المذكورة هنا وهى التى استحقت بها هذا الفضل بين الأمم.

الفصل الثالث: «الفرقة الوسط: أهل السنة والجماعة».

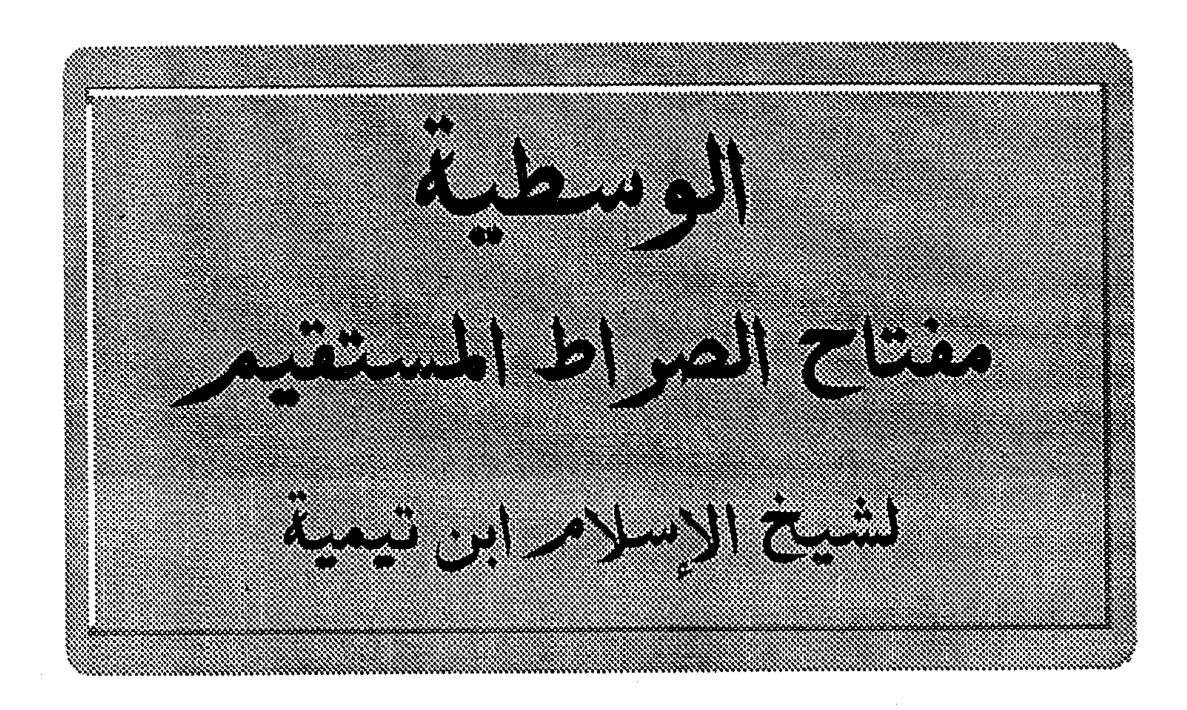
وهذا الفصل نظير الفصل السابق، وذلك أن شيخ الإسلام رحمه الله يرى أن أهل السنة والجماعة بين الفرق شأنهم شأن الإسلام بين الملل، ولذا احتوى هذا الفصل أيضًا على مقصدين نظير ما جاء فى الفصل السابق، وهذا يغنينا عن تكرار القول هنا، حتى الثمرة الحاصلة من هنا هى الثمرة نفسها التى ذكرناها فيما يخص الفصل السابق، مع الفارق الذى لا يخفى من كون «الفِرْقة» أخص من «الأمة».

وهنا أمسك عنان القلم بعد هذه المقدمة التى طالت عن عمد لخطورة الأصل الذى نقدم له، وأخلى بين القارئ الكريم وبين هذه الدرر النفائس التى جهدت فى تشويقه إليها، وإنها والله لأعظم مما وصفت، وحسب العبد منها أن يزداد بصيرة فى دينه ويكون له فرقان يميز به سبيل الهدى عن سبل الزيغ والانحراف، فإنه متى حصَّل ذلك يكون على صراط مستقيم يسير به إلى الجنة، فالصراط المستقيم والجنة شيئان متلازمان لا ينفكان: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِى مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ .

اللهم اهدنا صراطك المستقيم، واجعلنا وسائر أهلينا وأحبابنا وإخواننا من الأمة الوسط العدل الخيار، واجعلنا يا رب من أهل الفردوس

الأعلى التى هى أعلى الجنة ووسطها.

والحمد لله رب العالمين وصلِّ اللهم على محمد عبدك ورسولك وآل بيته الطاهرين وصحابته الطيبين.


الوسطية
مفتاح الصراط المستقيم
لشيخ الإسلام ابن تيمية

* دين الله وسط بين الغالى فيه والجافى عنه، والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالى بأيهما ظفر: إما إفراط فيه وإما تفريط فيه..

* ..فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن «الصراط المستقيم» ولا يبالى إلى أى الشقين صاروا.

شيخ الإسلام

الفصل الأول

قواعـــد فى الـــوســـــطية

[قانون الباب]

دين الله وسط بين الغالى فيه والجافى عنه، والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالى بأيهما ظفر: إما إفراط فيه، وإما تفريط فيه[1].

فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن «الصراط المستقيم»، ولا يبالى إلى أى الشقين صاروا[2].

*****

(١) ع (٣/ ٣٨١).

(٢) ق (٢/ ٦٢٨).

القاعدة الأولى
الوسطية والعدل فى حال نبينا صلى الله عليه وسلم و صاحبيه

كان نبينا ﷺ مبعوثًا بأعدل الأمور وأكملها، فهو الضحوك القَتَّال، وهو نبى الرحمة ونبى الملحمة[1].

ففى الصحيح عن عائشة قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادمًا ولا أمرأة ولا دابة ولا شيئًا قط إلا أن يجاهد فى سبيل الله، ولا نِيلَ منه شئ قط فانتقم لنفسه إلا أن تُنْتَهكَ محارم الله، فإذا انْتُهِكَت محارم الله لم يقم لغضبه شئ حتى ينتقم لله»[2].

وفى الصحيحين: عن أنس أنه قال: «خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين فما قال لى أفٍّ قط، ولا قال لشئ فعلتُه: لِمَ فعلتَه؟، ولا لشئ لم أفعله: لم لا فعلته؟، وكان بعض أهله إذا عتبونى على شئ يقول: دَعُوهُ فلو قُدِّرَ شئ لكان»[3] هذا مع قوله فى الحديث الصحيح لما سرقت

(١) م (٦/١٣٨) وسيأتى بعدُ حديث فيه هذه الأوصاف (انظر ص ٨٣).

(٢) رواه مسلم [٢٣٢٨] من حديث عائشة رضى الله عنها بنحو هذا اللفظ، ورواه غيره، وقد أخرج البخارى الجملة الأخيرة منه [٣٥٦٠] بلفظ: «..وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فيتقم لله بها».

(٣) الحديث أخرجه مسلم بنحوه [٢٣٠٩] عدا قوله: «وكان بعض أهله إذا عتبونى... إلخ» فقد أخرجه أحمد [٣/ ٢٣١].

وقد أخرج البخارى جزءًا مما أخرجه مسلم برقم [٦٠٣٨]، ولفظه: «خدمت =

امرأة كانت من أشرف قريش من بنى مخزوم فأمر بقطع يدها، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟ فقالوا: من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد؟ فكلموه، فكلمه فيها، فقال: «يا أسامة أتشفع فى حدٍّ من حدود الله؟!، إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذى نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»[1].

ففى شريعته ﷺ من اللين والعفو والصفح ومكارم الأخلاق أعظم مما فى الإنجيل، وفيها من الشدة والجهاد وإقامة الحدود على الكفار والمنافقين أعظم مما فى التوارة، وهذا هو غاية الكمال.

ولهذا قال بعضهم: **بُعِثَ موسى بالجلال، وبُعِثَ عيسى بالجمال، وبُعِثَ محمد بالكمال**[2].

بل أمته موصوفون بذلك فى مثل قوله تعالى: ﴿**أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ**﴾ [الفتح: ٢٩] وقوله تعالى: ﴿ **أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾ [المائدة: ٥٤][3].

فقد جعلهم الله[4] عَدْلاً خياراً لا ينحرفون إلى هذا الطَّرَف ولا إلى هذا الطَّرَف، بل يشتدون على أعداء الله، ويلينون لأولياء الله، ويستعملون العفو والصفح فيما كان لنفسهم، ويستعملون الانتصار

= رسول الله ﷺ عشر سنين فما قال لى: أفّ، ولا: لم صنعت؟، ولا: ألا صنعت؟»

(١) أخرجه البخارى [٦٧٨٨]، ومسلم [١٦٨٨] من حديث عائشة رضى الله عنها.

(٢) ب (٥/ ٨٤ - ٨٦).

(٣) م (٦/ ١٣٨).

(٤) فى الجواب: «وجعل أمته..»، وقد عدّلتها لتنتظم فى السياق هنا.

والعقوبة فيما كان حقًّا لله(٥).

و كان النبى ﷺ يجمع بين شدة عمر □ولين أبى بكر فيأمر بما هو العدل، وهما يطيعانه، فتكون أفعالهما على كمـال الاستقامة، فلما قَبَض الله نبيه وصار كل منهما خليفة على المسلمين خلافة نبوَّة كان من كمال أبى بكر رضى الله عنه أن يولِّى الشديد ويستعين به ليعتدل أمره، ويخلط الشدة باللين، فإن مجرد اللين يُفسد ومجرد الشدة يُفسد، ويكون قد قام مقام النبى ﷺ، فكان يستعين باستشارة عمر وباستنابة خالد ونحو ذلك.

وهذا من كماله الذى صار به خليفة رسول الله ﷺ. ولهذا اشتدّ فى قتال أهل الردّة شدّةً بَرَّزَ(٢) بها على عمر وغيره. حتى رُوى أن عمر قال له: يا خليفة رسول الله ﷺ تألَّفْ الناس، فقال: «علامَ أتألَّفهم؟! أعلَى حديث مفترى؟، أم على شعر مفتعل؟».

وقال أنس: «خطبنا أبو بكر عُقَيْب وفاة النبى ﷺ وإنَّا لكالثعالب، فمازال يشجِّعنا حتى صرنا كالأسود».

وأما عمر رضى الله عنه فكان شديدًا فى نفسه، فكان من كماله استعانته باللِّيِّن ليعتدل أمره، فكان يستعين بأبى عبيدة بن الجراح وسعد ابن أبى وقّاص وأبى عبيد الثَّقَفى والنعمان بن مقرن وسعيد بن عامر، وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد، الذين هم أعظم زهدًا وعبادة من مثل خالد بن الوليد وأمثاله(٣).

---

(١) ب (٥/ ٨٣).

(٢) برَّز على غيره: أى فاقه، ومنه المبرِّز: وهو السابق الذى فاق أقرانه.

(٣) م (٦/ ١٣٨، ١٣٩).

ولهذا لما تولى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما صارا كاملين فى الولاية، واعتدل منهما ما كان يُنْسَبان فيه إلى أحد الطرفين فى حياة النبى ﷺ من لين أحدهما وشدة الآخر، حتى قال فيهما النبى ﷺ: «اقتدوا باللذَيْن من بعدى: أبى بكر وعمر»[1].

*****

(١) ع (٢٨/٢٥٧).

والحديث أخرجه الترمذى من حديث حذيفة بن اليمان رضى الله عنه [٣٦٦٢، ٣٦٦٣]، وابن ماجه [حديث ٩٧]، وأحمد [٥/٣٨٢، ٣٨٥، ٣٩٩, ٤٠٢]، وابن حبان [٦٨٦٣/ إحسان].

وقد ورد الحديث فى غير المواضع المذكورة عن غير حذيفة رضى الله عنه، وقد صححه العلامة الألبانى [الصحيحة/ ١٢٣٣].

القاعدة الثانية
الوسطية هى العلم و العمل

* الناس لهم فى طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعى:

● **فالطريق الشرعى**: هو النظر فيما جاء به الرسول، والاستدلال بأدلته، والعمل بموجَبها، فلابد من علم بما جاء به وعمل به، لا يكفى أحدهما.

وهذا الطريق متضمن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية، فإن الرسول بيَّن بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، والرسل بيّنوا للناس العقليات التى يحتاجون إليها، كما ضرب الله فى القرآن من كل مثل. وهذا هو الصراط المستقيم الذى أمر الله عباده أن يسألوه هدايته.

● **وأما الطريقان المبتدعان**:

/ **فأحدهما**: «طريق أهل الكلام البِدْعى والرأى البِدْعى»[1]. فإن هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يفرِّطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء فى فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

/ **والثانى**: «طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البِدعية». وهؤلاء

(١) «أهل الكلام البدعى» هم: المتكلمون فى العقائد وأصول الدين بما يسمونه عقليات ولو خالفت النصوص، و« أهل الرأى البدعى» هم: المتكلمون فى الفقه بمقتضى الرأى ولو خالف الشرع.

منحرفون إلى النصرانية الباطلة، فإن هؤلاء يقولون: إذا صفَّى الإنسان نفسه على الوجه الذى يذكرونه فاضت عليه العلوم بلا تعلم. وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدَعة، بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ، فيبقَوْن فى فساد من جهة العمل وفساد من نقص العلم، حيث لم يعرفوا ما جاء به الرسول.

وكثيرًا ما يقع من هؤلاء وهؤلاء[1]، وتقدح كل طائفة فى الأخرى، وينتحل كل منهم اتّباع الرسول.

والرسول ليس ما جاء به موافقًا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وما كان رسول الله ﷺ ولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأى، ولا على طريقة أهل البدع من أهل العبادة والتصوف، بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة.

وكثير من أهل النظر يزعمون أنه بمجرد النظر يحصل العلم، بلا عبادة ولا دين ولا تزكية للنفس، وكثير من أهل الإرادة يزعمون أن طريق الرياضة بمجرده تَحْصُل المعارف، بلا تعلم ولا نظر ولا تدبر للقرآن والحديث.

وكلا الفريقين غالط، بل لتزكية النفس والعمل بالعلم وتقوى الله تأثير عظيم فى حصول العلم، لكن مجرد العمل لا يفيد ذلك إلا بنظر

---

(١) أى: يقع من هذين الفريقين (المتكلمين والصوفية) نوعا الفساد السابقان: الفساد من جهة العلم، والفساد من جهة العمل، فلم يكفهما أن يصلح كل منهما أصلاً ويفسد آخر حتى أفسدا الأصلين جميعًا.

وتدبر وفهم لما بَعَثَ الله به الرسول.

ولو تعبّد الإنسان ما عسى أن يتعبّد لم يعرف ما خصّ الله به محمدًا ﷺ إن لم يعرف ذلك من جهته، وكذلك لو نظر واستدل ماذا عسى أن ينظر لم يحصل له المطلوب إلا بالتعلم من جهته، ولا يحصل التعلم المطابق النافع إلا مع العمل به، وإلا فقد قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥][1].

وقال تعالى لأفضل الخلق الذى كان أزكى الناس نفسًا وأكملهم عقلاً قبل الوحى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾ [الشورى: ٥٢][2].

*****

(١) م (٥/ ٤٢٨ - ٤٣٠).

(٢) م (٥/ ٤٣١).

القاعدة الثالثة
من صور الانحراف عن الوسط

الانحراف عن الوسط كثير فى أكثر الأمور فى أغلب الناس، مثل:
نابلهم فى بعض الأفعال: يتخذها بعضهم دينًا واجبًا أو مستحبًا
مأمورًا به فى الجملة، وبعضهم يعتقدها حرامًا مكروهًا أو محرمًا أو
نهيًا عنه فى الجملة[1].

*** الصورة الأولى من صور الانحراف عن الوسط:**

الأحكام والتكفير

كثير من أهل البدع مثل: الخوارج، والروافض، والقدرية،
الجهمية، والممثلة يعتقدون اعتقادًا هو ضلال يرونه هو الحق، ويرون
كفر من خالفهم فى ذلك، فيصير فيهم شَوْب[2] قوى من أهل الكتاب
ى كفرهم بالحق وظلمهم للخلق، ولعل أكثر هؤلاء المكفِّرين
كفِّر بـ «المقالة»[3] التى لا تفهم حقيقتها ولا تعرف حجتها.

وبإزاء هؤلاء المكفِّرين بالباطل أقوام لا يعرفون اعتقاد أهل السنة
الجماعة كما يجب، أو يعرفون بعضه ويجهلون بعضه، وما عرفوه منه
قد لا يبينونه للناس بل يكتمونه، ولا ينهَوْن عن البدع المخالفة للكتاب

---

(١) ع (٣/٣٥٩).
أى والحق غالبًا ليس فى أىٍّ من هذين الطريقين المتقابلين وإنما هو فى التوسط
الاعتدال. وهذا يتضح فى الصور والأمثلة التالية بصورة مفصلة.

(٢) الشَّوْب: هو ما اختلط بغيره من الأشياء وبخاصة السوائل (المعجم الوسيط: مادة شوب).

(٣) يراد بالمقالة عادةً: المذهب العقدى لطائفة من الطوائف، وقد صنف الإمام
الأشعرى كتابًا مشهورًا فى العقائد سماه: «مقالات الإسلاميين».

والسنة، ولا يذمون أهل البدع ويعاقبونهم، بل لعلهم يذمون الكلام فى السنة وأصول الدين ذمًّا مطلقًا، لا يفرقون فيه بين ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع وما يقوله أهل البدعة والفُرْقة، أو يقرون الجميع على مذاهبهم المختلفة كما يُقَرُّ العلماء فى مواضع الاجتهاد التى يسوغ فيها النزاع، وهذه الطريقة قد تغلب على كثير من المرجئة وبعض المتفقهة والمتصوفة والمتفلسفة، كما تغلب الأولى على كثير من أهل الأهواء والكلام، وكلا هاتين الطريقين منحرفة خارجة عن الكتاب والسنة.

وإنما الواجب بيان ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، وتبليغ ما جاءت به الرسل عن الله، والوفاء بميثاق الله الذى أخذه على العلماء: فيجب أن يَعْلم ما جاءت به الرسل، ويؤمن به، ويبلغه، ويدعو إليه، ويجاهد عليه، ويزن جميع ما خاض الناس فيه من أقوال وأعمال فى الأصول والفروع الباطنة والظاهرة بكتاب الله وسنة رسوله، غير متبعين لهوى: من عادة أو مذهب أو طريقة أو رئاسة أو سلف، ولا متبعين لظن: من حديث ضعيف أو قياس فاسد - سواء كان قياس شمول أو قياس تمثيل[1] - أو تقليد لمن لا يجب اتباع قوله وعمله، فإن الله ذم فى

(١) يقول رحمه الله فى موضع آخر مبينًا هذين النوعين من القياس:

«كل ما يسمى قياسًا ينقسم إلى: قياس تمثيل وقياس شمول، فالأول الحاق الشئ بنظيره، والثانى إدخال الشئ تحت حكم المعنى العام الذى يشمله، ثم كل منهما متصل بالآخر، لأنه لا بد بين المثلين من معنى مشترك يكون شاملاً لهما، ولابد فى المعنى الشامل لاثنين فصاعدًا من تسوية أحد الاثنين بالآخر فى ذلك المعنى، فالقياس ثابت فيهما وهو التقدير والاعتبار والحسبان.» [ع جـ٩/ ٢٥٩].

[تنبيه] قوله: «أو قياس فاسد سواء كان قياس شمول أو قياس تمثيل» لا يقصد أن كل قياس منهما هو قياس فاسد، وإنما مراده هنا ذم القياس الفاسد من هذا وهذا، وإلا ففى كل منهما صحيح وفاسد كما بين رحمه الله فى مواضع من كتبه.

كتابه الذين يتبعون الظن وما تهوى الأنفس ويتركون اتباع ما جاءهم من ربهم من الهدى[1].

* الصورة الثانية من صور الانحراف:

بيـــن أهــل التصـــوف والسماع وأهل الجهاد والاتباع

السماع المُحْـدَث - هو وتوابعه - سبب ومظنَّة لضد الجهاد فى سبيل الله، حتى أن كثيرًا منهم يعدُّون ذلك[2] نقصًا فى طريق الله وعيبًا ومنافيًا للسلوك الكامل إلى الله.

ومن السبب الذى ضل به هـؤلاء وغـووْا ما وجـدوه فـى كثير ممن ينتسب إلى الشريعة من الداعين إلى الجهاد من ضعف حقيقة الإيمان، وسوء النيات والمقاصد، وبُعْدهم عن النيَّات الخالصة لله وصلاح قلوبهم وسرائرهم، وعن أن يقصدوا بالجهاد أن تكون كلمة الله هى العليا وأن يكون الدين كله لله، كما وجدوه فى كثير ممن يذم السماع المُحْدَث من قسوة القلب، والبعد عن مكارم الأخلاق وذوق حقيقة الإيمان.

فهذا التفريط فى حقوق الله والعُدْوان على حدوده الذى وُجِد فى هؤلاء وأمثالهم ممن لا يتدين بالسماع المحدَث بل يتدين ببعض هذه الأمور - صار شُبْهةً لأولئك[3]، كما أن التفريط والعداون الموجود فى أهل السماع المحدَث صار شُبْهة لأولئك[4] فى ترك كثير مما عليه كثير

(1) ع (١٢/٤٦٦ - ٤٦٨).

(2) أى: الجهاد المذكور هنا.

(3) وهم أصحاب السماع المحدث.

(4) يعنى الفريق الداعى إلى الجهاد، المفرِّط فى حقائق الإيمان، ممن وصفهم فى الفقرة السابقة.

منهم من حقائق الإيمان وطاعة الله ورسوله.

ولهذا تفرَّق هؤلاء فى الدين، وصارت كلُّ طائفةٍ مبتدِعةً لدين لم يشرعه الله، ومنكرةً لما مع الطائفة الأخرى من دين الله، وصار فيهم شبه الأمم قبلهم كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [المائدة: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣] □ .

وأما دين الله وهداه الذى أنزل به كتابه وبعث به رسوله فهو اتّباع كتابه وسنته فى جميع الأمور، وترك اتّباع ما يخالف ذلك فى جميع الأمور[1]، والإجماع على ذلك[2].

* الصورة الثالثة:

اجتماع الحسنات والسيئات

المحرمات - من الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والإثم والبغى بغير الحق، والإشراك بالله ما لم يُنزِّل به سلطانًا، والقول على الله بغير علم - قد لُبِّس بها من الحق المأذون فيه ما صارت بسببه شبيهة للحق الحسن، وإن كانت مشتملة مع ذلك على

(١) وتحقيق ذلك هنا أن يأخذ المرء خير ما عند الفريقين: بأن يصلح قلبه ويزكى نفسه حتى تطهر (كما هو حال الفريق الأول)، ويجاهد فى سبيل الله بما يوافق شرعه (كما هو حال الفريق الثانى)، ويدع التقصير الذى عند كلا الطائفتين، وبهذا يكون قد اتبع كتاب الله وسنته فى جميع الأمور ، وتَرَكَ اتباع ما يخالفهما فى جميع الأمور. فهذا هو دين الله وهداه، وهو الدين الوسط.

(٢) س (١/٢٦٨ - ٢٧٠).

الباطل السيئ، وإن صار أصحابها بين عمل صالح وآخر سيئ: فقوم ينكرون ذلك كله لما علموا فيه من المنكر البغيض، وأقوام يقرُّون ذلك كله لما فيه من المحبوب.

وهذه القاعدة قد ذكرناها غير مرة، وهى اجتماع الحسنات والسيئات والثواب والعقاب فى حق الشخص الواحد، كما عليه أهل جماعة المسلمين من جميع الطوائف إلا من شذَّ عنهم من الخوارج والوعيدية من المعتزلة ونحوهم وغالب المُرْجِئَة[1].

فإن هؤلاء ليس للشخص عندهم إلا أن يُثاب أويُعاقب، محمود من كل وجه أو مذموم من كل وجه. وقد بيَّنا فساد هذا فى غير هذا الموضع بدلائل كثيرة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وذكرنا أيضًا الكلام فى الفعل الواحد نوعًا وشخصًا.

والغرض هنا: أن هؤلاء الذين لبَّسوا الحق والباطل حصل فى مقابلتهم من أعرض عن الحق والباطل جميعًا، فصار هؤلاء مذمومين على فعل السيئات، محمودين على فعل الحسنات، وأولئك يُذمُّون على ترك الحسنات الواجبات، ويُمدحون على ما

---

(١) إذا اجتمعت الحسنات والسيئات فى الشخص الواحد فالخوارج والوعيدية يغلبون السيئات، والمرجئة يغلبون الحسنات، فقوله بعد ذلك عن الشخص الذى جمع حسنة وسيئة أنه «محمود من كل وجه» إشارة إلى رأى الخوارج والوعيدية من المعتزلة وغيرهم ممن يكَفِّرون بالمعصية، وقوله: «أو مذموم من كل وجه» إشارة إلى قول المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية. وأهل السنة وسط: يقولون: يُحمد من الوجه الذى أحسن فيه ويُذم من الوجه الذى أخطأ فيه، وسيأتى تفصيل ذلك من كلامه بمشيئة الله فى القاعدة الرابعة (انظر ص ٥١ وما بعدها).

قصدوا تركه لله من السيئات.

وسبب ذلك أن الإنسان فيه ظلم وجهل، فإذا غلب عليه رأى أو خُلُق استعمله فى الحق والباطل جميعاً، لم يحفظ حدود الله، ولهذا يأمر الله بحفظ حدوده[1].

* الصورة الرابعة:

سماع الغناء

/ إن طائفة من المتصوفة والمتفقرة تتخذ سماع الغناء دينا وإن لم تقل بألسنتها أو تعتقد بقلوبها أنه قُربة، فإن دينهم حال لا اعتقاد: فحالهم وعملهم هو استحسانها فى قلوبهم ومحبتهم لها ديانة وتقربًا إلى الله، وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك ويقوله بلسانه.

وفيهم من يعتقد ويقول: ليس قُرْبة، لكن حالهم هو كونه قربة، ونافعًا فى الدين، ومصلحًا للقلوب.

ويغلو فيه من يغلو حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله وثمراتها من المنازل العَلِيَّة.

/ وبإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه، ولايفصل بين غناء الصغير والنساء فى الأفراح، وغناء غيرهن وغنائهن فى غير الأفراح.

ويغلو من يغلو فى فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقًا أو كفاراً.

---

(١) ج (٢/ ٣٢٠ - ٣٢١).

/ وهذان الطرفان - من اتخاذ ما ليس بمشروع ديناً، أو تحريم ما لم يحرم - دين الجاهلية والنصارى الذى عابه الله عليهم كما قال تعالى: ﴿ وَقَالَ(1) الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ ﴾ [النحل: ٣٥]، وقال تعالى فيما رواه مسلم فى صحيحه من حديث عياض بن حمار: «إنى خلقت عبادى حنفاء فاجتالتهم الشياطين، وحَرَّمَتْ عليهم ما أحللت لهم، وأَمَرَتْهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانًا»(2)، وقال فى حق النصارى: ﴿ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ [التوبة: ٢٩](3).

* الصورة الخامسة:

التقصير والاعتداء

«التقصير» و «الاعتداء»(4) - إما فى المأمور به والمنهى عنه شرعًا، وإما فى نفس أمر الناس ونهيهم - هو الذى استحق به أهل الكتاب العقوبة حيث قال: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ(5) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾ [البقرة ٦١] فجعل ذلك بالمعصية والاعتداء.

---

(١) فى الأصل المطبوع «سيقول» محل «قال»، ولعله تحريف نسخ أو طباعة.

(٢) جزء من حديث طويل رواه مسلم [٢٨٦٥] من حديث عياض بن حمار المجاشعى رضى الله عنه.

(٣) ع (٣/٣٥٩ - ٣٦٠).

(٤) مراده بـ «التقصير»: النقصان، وهو المعصية، ومراده بـ «الاعتداء» الغُلوّ والزيادة عن المشروع، وهذان اللذان يطلق عليهما عادة: الإفراط والتفريط، فالإفراط هو الاعتداء والتفريط هو التقصير، وكلامه التالى يدور بين هذين المعنين والله أعلم.

(٥) فى الأصل المطبوع تكرار لقوله تعالى: ﴿ وضربت عليهم المسكنة﴾.

و«المعصية»: مخالفة الأمر: وهو التقصير، و«الاعتداء»: مجاوزة الحد.

وكذلك يَضمن كل مؤتَمَن على مال إذا قصَّر وفرَّط في ما أُمِرَ به وهو المعصية[1] إذا اعتدى بخيانة أو غيرها، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] فالإثم: هو المعصية والله أعلم.

وقال النبي ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرّم مَحارم فلا تنتهكوها، وحدَّ حدودًا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها»[2]. «المعصية»: تضييع الفرائض وانتهاك المحارم، وهو: مخالفة الأمر والنهي، والاعتداء: مجاوزة حدود المباحات.

وقال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فـ «المعصية» مخالفة أمره ونهيه، و «الاعتداء»: مجاوزة ما أحله إلى ما حرمه.

وكذلك قوله – و الله أعلم –: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧] فالذنوب: المعصية، والإسراف: الاعتداء ومجاوزة الحد.

---

(١) كذا بالأصل المطبوع، والظاهر أن هاهنا واوًا أسقطها الناسخ أو الطابع، إذ لا ينتظم الكلام إلا بها، لأنه هنا يمثِّل لطرفي التقصير والعدوان في حالة المؤتمن على المال، وهو قبل موضع هذه الواو بيَّن حالته عند التقصير والتفريط، وبعدها بيَّن حالته إذا اعتدى، وقد بدا السياق بدون الواو كأنه يتكلم عن حالة واحدة، والله أعلم.

(٢) أخرجه الدارقطني [٤/ ١٨٣ – ١٨٤]، والحاكم [٤/ ١١٥]، وأبو نعيم في الحلية [٩/ ١٧]، وغيرهم عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

وأخرجه الدارقطني من حديث أبي الدرداء أيضًا [٤/ ٢٩٧ – ٢٩٨]، وابن عدي في الكامل [٧/ ١٥] من حديث ابن عمر، وقد ضعفه الشيخ الألباني [غاية المرام/ حديث ٤].

واعلم أن «مجاوزة الحد» هي نوع من «مخالفة النهى»، لأن اعتداء الحد محرم منهى عنه فيدخل فى قسم المنهى عنه، لكن المنهى عنه قسمان:

- منهى عنه مطلقًا كالكفر، فهذا فعله إثم ومنهى عنه.

- وقسم أبيح منه أنواع ومقادير وحرم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير، فهذا فعله عدوان.

وكذلك قد يحصل العدوان فى المأمور به كما يحصل فى المباح، فإن الزيادة على المأمور به قد يكون عدوانًا محرمًا، وقد يكون مباحًا مطلقًا، وقد يكون مباحًا إلى غاية فالزيادة عليها عدوان.

ولهذا التقسيم قيل فى «الشريعة»: هى الأمر والنهى، والحلال والحرام، والفرائض والحدود، والسنن والأحكام.

فـ «الفرائض»: هى المقادير فى المأمور به. و«الحدود»: النهايات لما يجوز من المباح المأمور به وغير المأمور به[1].

* الصورة السادسة:

القياس العقلى

ما يفعله طوائف من أهل الكلام من إدخال الخالق والمخلوقات تحت قياس أو تمثيل يتساويان فيه فهذا من الشرك والعدل بالله، وهو من الظلم، وهو ضرب الأمثال لله، وهو من القياس والكلام الذى ذمه السلف وعابوه.

---

(١) ع (٣/ ٣٦٠ - ٣٦٢).

أى أن الفرائض هى التى يقع فيها التقصير، والحدود هى التى يقع فيها العدوان. والله أعلم.

ولهذا ظن طوائف من عامة أهل الحديث والفقه والتصوف أنه لا يُتكلم فى «أصول الدين» ولا يُتكلم فى «باب الصفات» بالقياس العقلى، وأن ذلك بدعة، وهو من الكلام الذى ذمه السلف.

وكان هذا مما أطمع الأولين فيهم لما رأوهم ممسكين عن هذا كله إما عجزًا أو جهلاً وإما[1] لاعتقاد أن ذلك بدعة وليس من الدين، وقال لهم الأولون: ردكم أيضًا علينا بدعة، فإن السلف والأئمة لم يردوا مثل ما رددتم، وصار أولئك[2] يقولون عن هؤلاء[3]: إنهم ينكرون العقليات وأنهم لا يقولون بالمعقول □.

وحصل من هؤلاء تفريط وعدوان ومن هؤلاء تفريط وعدوان أوجب تفرقًا واختلافًا بين الأئمة ليس هذا موضعه.

ودين الإسلام هو الوسط، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولاً ولما ينبغى عقله وعلمه، ومنزه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف. فسلك الإمام أحمد وغيره مع الاستدلال بالنصوص وبالإجماع مسلك الاستدلال بالفطرة والأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى[4].

*** الصورة السابعة:**

الآراء **الإنسان فيه ظلم وجهل، فإذا غلب عليه رأى أو خلق استعمله فى**

---

(١) فى الأصل المطبوع «وأما» وقد أثبت ما يناسب السياق.

(٢) أى: أهل الكلام.

(٣) أى: عن طوائف أهل الحديث والفقه والتصوف المذكورين قبل قليل.

(٤) ت (٢/٥٣٦- ٥٣٧).

الحق والباطل جميعًا، لم يحفظ حدود الله، ولهذا يأمـــر الله بحفظ حدوده.

مثال ذلك: أن من الناس من يكون فى خلقه سماحة ولين ومحبة، فيسمح بمحبته وبتعظيمه ونفعه وماله للحَسَن الذى يحبه الله ويأمر به: كمحبة الله ورسوله وأوليائه المؤمنين، والإنفاق فى سبيله، ونحو ذلك، ويسمح أيضًا بمحبة الفواحش والإنفاق فيها، فتجده يحب الحق والباطل جميعًا، ويصدِّق بهما، ويعين عليهما.

ومنهم من يكون فى خلقه قوة، فيمتنع من فعل الفواحش ويبغضها، ويمتنع مع ذلك من محبة نفع الناس والإحسان إليهم والحلم عن سيئاتهم، فتجده يبغض الحق والباطل جميعًا، ويكذِّب بهما، ولا يعين على واحد منهما، بل ربما صدَّ عنهما.

وذلك لأن النفس أمَّارة بالسوء، والشيطان يزيِّن للمرء سوء عمله فيراه حسنًا، وهو متبع هواها، وما فيها من العلم الإيمان يدعوه إلى الخير حتى تذهب الحسنات بالسيئات، وإنما يفعل من الحسنات ما أقبلت عليه إرادته ومحبته دون ما أبغضته.

وفى الإنسان قوتان: قوة الحب، وقوة البغض، وإنما خلق ذلك فيه ليحب الحق الذى يحبه الله، ويبغض الباطل الذى يبغضه الله، وهؤلاء هم الذين يحبهم الله ويحبونه[1].

---

(١) ج (٢/ ٣٢١ - ٣٢٢).

وانظر فيما يتعلق بالشدة واللين ما ورد فى المقدمة عن أبى بكر وعمر، وكذلك ما جاء فى القاعدة الأولى.

ذم الغلو

* الصورة الثامنة:

جاء في حديث أنس من قول النبى ﷺ: «لا تشددوا على أنفسكم فيُشدَّد عليكم، فإن قومًا شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم، فتلك بقاياهم فى الصوامع والديارات: رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم»(1) ففيه نهى النبى ﷺ عن التشدد فى الدين بالزيادة عن المشروع.

والتشديد: تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب ولا مستحب بمنزلة الواجب والمستحب فى العبادات، وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم ولا مكروه منزلة المحرم والمكروه فى الطيبات، وعلل ذلك بأن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى شدد الله عليهم لذلك، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة.

وفى هذا تنبيه على كراهة النبى ﷺ مثل ما عليه النصارى من الرهبانية المبتدعة، وإن كان كثير من عُبَّادنا قد وقعوا فى بعض ذلك متأولين معذورين، أو غير متأولين.

وفيه أيضًا تنبيه على أن التشديد على النفس ابتداء يكون سببًا لتشديد آخر يفعله الله، إما بالشرع، وإما بالقَدَر:

- فأما بالشرع: فمثل ما كان النبى ﷺ يخافه فى زمانه من زيادة إيجاب أو تحريم: كنحو ما خافه لما اجتمعوا لصلاة التراويح معه، ولما

(1) أخرجه أبو داود [٤٩٠٤]، وضعفه الألبانى [ضعيف الجامع/ ٦٢٤٥].

كانوا يسألون عن أشياء لم تحرم، ومثل أن من نذر شيئًا من الطاعات وجب عليه فعله وهو منهى عن نفس عقد النذر، وكذلك الكفارات الواجبة بأسباب.

- وأما بالقَدَر: فكثيراً ما قد رأينا وسمعنا من كان يتنطع فى أشياء فيُبتلى أيضـًا بأسباب تشـــدد الأمــور عليه فى الإيجاب والتحريـــم، ومثـــل كثير من الموسوسين فى الطهـــارة: إذا زادوا على المشروع ابتُلوا بأسباب توجب حقيقةً عليهم أشياءَ مُشِقَّةً مُضِرَّةً.

وهذا المعنى الذى دل عليه الحديث موافق لما قدمناه فى قوله تعالى: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٥٧] من أن ذلك يقتضى كراهة موافقتهم فى الآصار والأغلال.

و«الآصار» ترجع إلى الإيجابات الشديدة، و«الأغلال» هى التحريمات الشديدة، فإن «الإصْر» هو الثقـل والشـدة، وهذا شـأن ما وجب، و«الغُلّ» يمنع المغلول من الانطلاق، وهذا شأن المحظور.

وعلى هذا دلّ[(١)] قوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧] وسبب نزولها مشهور.

وعلى هذا ما فى الصحيحين عن أنس بن مالك قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبى ﷺ يسألون عن عبادة النبى ﷺ، فلما

---

(١) قوله: «وعلى هذا دل.. إلخ» أى: على ذم التشديـد والعدوان، فكلامه هذا لا يتعلق بتفسير الآصار والأغلال الوارد فى الفقرة السابقة مباشرة كما قد يفهم من كلامه.

أخُبروا كأنهم تقالُّوها[1]، فقالوا: وأين نحن من النبى ﷺ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر؟، فقال أحدهم: أما أنا فأصلى الليل أبدًا، وقال الآخر: أنا أصوم الدهر أبدًا، وقال الآخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدًا، فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال: أنتم الذين قلتم كذا وكذا؟، أما والله إنى لأخشاكم لله، وأتقاكم له، ولكنى أصوم وأفطر، وأصلى وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتى فليس منى» رواه البخارى[2] ومسلم، ولفظه: عن أنس: «أن نفرًا من أصحاب النبى ﷺ سألوا أزواج النبى ﷺ عن عمله فى السر، فقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فحمد الله وأثنى فقال: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟ لكنى أصلى وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء: فمن رغب عن سنتى فليس منى»[3].

* الصورة التاسعة:

القياس العملى الشرعى.

الناس فى القياس العملى الشرعى بين إفراط وتفريط □ :

فطائفة تزعم أن أكثر الحوادث لا تتناولها النصوص، بل إنما تُعلم بالقياس.

---

(١) قال الحافظ فى الفتح: «(كأنهم تقالُّوها) بتشديد اللام المضمومة أى: استقلوها، وأصل تقالُّوها تقاللوها أى: رأى كل منهم أنها قليلة» [الفتح ٩/١٠٥].

(٢) البخارى [حديث ٥٠٦٣].

(٣) ق (١/ ٢٨٧- ٢٩٠).

وقد وردت رواية مسلم برقم [١٤٠١] من صحيحه.

وطائفة بآرائهم[1] يزعمون أن القياس كله باطل، حتى[2] يردُّون الاستدلال المسمَّى بتنقيح المناط، ويردون قياس الأَوْلى وفَحْوَى الخطاب والعلة المنصوصة، ويرجعون إلى العموم واستصحاب الحال.

وكل من الطائفتين مخطئة غالطة:

- فإن الطائفة الأولى بخست الكتاب والسنة حقهما وقصَّرت فى معرفتهما وفهمهما، واعتصمت بأنواع من الأقيسة الطردية التى لا تغنى من الحق شيئًا، أو بتقليد قول مَن لا تُعرف حجة قائله.

وكثيرًا ما تجد هؤلاء إذا فتشت حجتهم إنما هى مجرد دعوى: بأن يظن أحدهم أن الحكم الثابت فى الأصل معلَّق بالوصف المشترك من غير دليل يدله على ذلك، بل بمجرد اشتباه قام فى نفسه، أو بمجرد استحسان ورأيٍ ظن به أن مثل ذلك الحكم ينبغى تعليقه بذلك الوصف، وأحدهم يبنى الباب على مثل هذه القواعد التى متى حُوقِقَ[3] عليها سقط بناؤه، وربما تمسكوا من الآثار الضعيفة بما يعلم أهل المعرفة بالأثر أنه من الموضوع المكذوب فضلاً عن أن يكون من كلام المعصوم، وقد يتمسكون بما يظهر لهم من ألفاظ المعصوم[4]، ولا تكون دالَّةً

(١) كذا بالأصل المطبوع، ولعل الأقرب إلى المقصود «بإزائهم» أى: بمقابلتهم، فلعله تحريف، والله أعلم.

(٢) «حتى» هنا ليست هى التى يأتى بعدها المضارع منصوبًا، وإنما هذه هى حتى الابتدائية، ويأتى الفعل بعدها مرفوعًا كما هو هنا، وهى تفيد حكاية الحال الماضى.

(٣) التحاقُّ: هو المخاصمة، وتحاقًّا: ادعى كل واحد منهما الحق لنفسه (انظر «القاموس» و«المعجم الوسيط»: مادة حقق)، ويراد به هنا المناظرة، والله أعلم.

(٤) أى: ألفاظه الثابتة، فيكون زللهم هنا من جهة الدلالة حيث أخطأوا فهمها، وهذا عكس النوع السابق عليه هنا وهو الذى يكون الزلل فيه من جهة الثبوت لا =

على ما فهموه.

- وأما الطائفة الثانية فتعتصم من استصحاب الحال ونفى الحكم لعدم دليله - فى زعم أحدهم - مع ظهور الأدلة الشرعية بما يبيِّن به فساد قولها، ويُفرّق[1] بين المتماثلين تفريقًا لا يأتى به عاقل فضلاً عن نبيٍّ معصوم، وتجمد على ما تراه ظاهر النص مع خطائها[2] فى فهم النص ومراد قائله، وتسلب الشريعة حِكَمَها ومحاسنها ومعانيها، وتضيف إلى الله ورسوله من التحكم المنافى للعدل والإحسان ما يجب أن ينزَّه عنه الملك العادل والرجل العاقل.

والناس كلهم متفقون على الاجتهاد والتفقه الذى يحتاج فيه إلى إدخال القضايا المعيَّنة تحت الأحكام الكلية العامة[3]. فهذا الاجتهاد مما اتفق عليه العلماء، وهو ضرورى فى كل شريعة[4].

* الصورة العاشرة:

فى التصوف والصوفية

الأمور التى فيها زيادة فى العبادة والأحوال خرجت من البصرة، وذلك لشدة الخوف، فإن الذى يذكرونه من خوف عتبة الغلام وعطاء السليمى وأمثالهما أمر عظيم.

= الدلالة، وهو يشير إلى ضرورة توافر هذين الشرطين معًا: صحة الثبوت وصحة الدلالة فى كل نص يستدل به، وقد نص رحمه الله على هذا الأصل فى مواضع من كتبه (انظر منها ما جاء فى المجموع ٦/ ٣٨٨، ٣٩٠).

(١) فى الأصل: «يفرق» بالياء، والصواب كما يفيده السياق «تفرق» كما أثبته، وذلك لأن الفاعل ضمير مؤنث عائد على «الطائفة» في أول الفقرة، كما أن الفعل التالى المعطوف عليه جاء بالتاء وهو «تجمد».

(٢) لم أجد «خطاء» فى المعجم، ولعل الصواب «مع خطئها» فحصل تحريف.

(٣) د (٧/ ٣٣٥ - ٣٣٦).

(٤) د (٧/ ٣٣٦).

ولا ريب أن حالهم أكمل وأفضل ممن لم يكن عنده من خشية الله ما قابلهم أو تَفَضَّل عليهم.

ومن خاف الله خوفًا مقتصِدًا يدعوه إلى فعل ما يحبه الله وترك ما يكرهه الله من غير هذه الزيادة فحاله أكمل وأفضل من حال هؤلاء، وهو حال الصحابة رضى الله عنهم[1].

ولأجل ما وقع فى كثير منهم من الاجتهاد والتنازع فيه تنازع الناس فى طريقهم:

/ فطائفة ذمت «الصوفية» و«التصوف» وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، ونقل عن طائفة من الأئمة فى ذلك من الكلام ما هو معروف، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام.

/ وطائفة غَلَتْ فيهم وادَّعَوْا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء.

/ وكلا طَرَفَىْ هذه الأمور ذميم. والصواب: أنهم مجتهدون فى طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذى هو من أهل اليمين، وفى كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أولا يتوب.

ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه، عاصٍ لربه[2].

---

(١) ع (١٣/١١).

(٢) ع (١٧/١١ - ١٨).

وقد سبق أن تعرضت لشرح موقف شيخ الإسلام من التصوف وبينت أنه موقف وسط مجانب لطريقة الجاحدين لهم والمغالين فيه، وذلك فى رسالة «خلاصة الموقف السلفى من التصوف» (ص ٥١ - ٦٤)، وسيرد كثير من كلامه فى التصوف بعد قليل بصورة مفصلة عند الكلام عن وجوب التوسط والاعتدال فى الحكم على الطوائف والمذاهب والرجال (انظر ص٥٥ وما بعدها).

* الصورة الحادية عشرة:

محبة الله عز وجل

باب محبة الله ضل فيه فريقان من الناس:

/ فريق من أهل النظر والكلام والمنتسبين إلى العلم، جحدوها وكذّبوا بحقيقتها.

/ وفريق من أهل التعبد والتصوف والزهد، أدخلو فيها من الاعتقادات والإرادات الفاسدة ما ضاهَوْا بها المشركين.

فالأولون يشبهون المستكبرين، وهؤلاء يشبهون المشركين.

ولهذا يكون الأول فى أشباه اليهود، ويكون الثانى فى أشباه النصارى.

وقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة ٦, ٧][(١)].

* الصورة الثانية عشرة:

العلم اللدنى

لا ريب أن الله يفتح على قلوب أوليائه المتقين وعباده الصالحين بسبب طهارة قلوبهم مما يكرهه، واتباعهم ما يحبه - مالا يفتح به على غيرهم. □

وقد دل القرآن على ذلك فى غير موضع: كقوله: □ ﴿ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ [محمد:١٧] وقال: ﴿ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ [الكهف:١٣]. □

وأخبر أن اتباع ما يكرهه يصرف عن العلم والهدى،

---

(١) ج (٢/٢٤٩).

كقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. وهذا باب واسع[١].

والناس فى «العلم اللَّدُنّى»[٢] على ثلاثة أقسام: طرفان ووسط:

/ فقوم يزعمون أن مجرد الزهد وتصفية القلب ورياضة النفس توجب حصول العلم بلا سبب آخر.

/ وقوم يقولون: لا أثر لذلك، بل الموجِب للعلم العلمُ بالأدلة الشرعية أو العقلية.

/ وأما الوسط: فهو أن ذلك من أعظم الأسباب معاونةً على نَيْل العلم، بل هو شرط فى حصول كثير من العلم، وليس هو وحده كافيًا، بل لابد من أمر آخر: إما العلم بالدليل فيما لا يعلم إلا به، وإما التصور الصحيح لطرفَىْ القضية فى العلوم الضرورية.

وأما العلم النافع الذى تحصل به النجاة من النار ويسعد به العباد فلا يحصل إلا باتباع الكتب التى جاءت بها الرسل[٣].

---

(١) ع (١٣/٢٤٥).

(٢) فى الأصل: «والناس فى هذا الباب» وهو إشارة إلى «العلم اللدنى» حيث قد ورد قبله بقليل، وقد جعلتها هنا لأننى لم أجد مناسبة لذكره أول الحديث.

والمقصود بالعلم اللدنّى: ما يفتحه الله على قلوب أوليائه من معارف ربانية وإلهامات صادقة كما كان من عمر رضى الله عنه.

(٣) ع (١٣/٢٤٦).

القاعدة الرابعة
وجوب التوسط والاعتدال فى الحكم على الطوائف والمذاهب والرجال

[فصل] في وجوب العدل عموماً:

قد ذكرنا فى غير هذا الموضوع حكم الناس فى الوعد والوعيد والثواب والعقاب، وأن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب[1]. فإذا كان هذا الحكم فى المجتهدين وهذا الحكم فى المذنبين حكما عامًا فى جميع الأمة فكيف فى أصحاب رسول الله ﷺ؟!، وإذا كان المتأخرون من المجتهدين ومن المذنبين يندفع عنهم الذم والعقاب بما ذُكر من الأسباب، فكيف بالسابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار؟!

ونحن نبسط هذا وننبه بالأدنى على الأعلى فنقول: كلام الذَّامّ للخلفاء ولغيرهم من الصحابة - من رافضى وغيره - هو من باب الكلام فى الأعراض، وفيه حق لله تعالى لما يتعلق به من الولاية

(١) وهذه الأسباب هى: -١- التوبة -٢- الاستغفار -٣- الأعمال الصالحة -٤- دعاء المؤمنين فى الجنائز وغيرها -٥- دعاء النبى ﷺ واستغفاره وشفاعته -٦- ما يُفعل للميت من عمل صالح يُهْدَى له مثل الصدقة عنه أو الحج أو نحو ذلك -٧- المصائب الدنيوية التى يكفِّر الله بها الخطايا -٨- ما يبتلى به المؤمن فى قبره من الضغطة وفتنة الملكين -٩- ما يحصل فى الآخرة من أهوال يوم القيامة -١٠- اقتصاص المؤمنين بعضهم من بعض بعد عبورهم على الصراط، فإذا هُذِّبوا ونُقُّوا دخلوا الجنة كما فى الصحيح.

وقد أفاض فى شرح هذه الأسباب العشرة فى منهاج السنة [جـ٦ ٢٠٥ - ٢٣٨]، وعنه لخصتها هنا.

والعداوة والحب والبغض، وفيه حق للآدميين أيضًا.

ومعلوم أنَّا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة: مثل الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين فى العلم والدين - وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم، **فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد فى كل حال، والظلم محرّم مطلقًا، لا يباح قط بحال.**

قال تعالى: ﴿ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة: ٨] وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذى أمر الله به قد نُهِىَ صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف فى بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس؟!، فهو أحق أن لا يُظْلَم، بل يُعْدَل عليه.

وأصحاب رسول الله ﷺ أحق من عُدِلَ عليهم فى القول والعمل. والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم مما اتفقوا على بغضه وذمه وتقبيحه، وذم أهله وبغضهم، وليس المقصود الكلام فى التحسين والتقبيح العقلى، فقد تكلمنا عليه فى غير هذا الموضوع فى مصنَّف مفرد، ولكن المقصود أن العدل محمود محبوب باتفاق أهل الأرض، وهو محبوب فى النفوس، مركوز حبه فى القلوب، تحبه القلوب وتحمده، وهو من المعروف الذى تعرفه القلوب، والظلم من المنكر الذى تنكره القلوب فتبغضه وتذمه.

والله تعالى أرسل الرسل ليقوم الناس بالقسط: قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥][1].

---

(١) م (٥/١٢٦ - ١٢٧).

فلو طعن طاعن فى بعض ولاة الأمور: من ملك وحاكم وأمير وشيخ ونحو ذلك، وجعله كافراً معتديًا على غيره فى ولاية أو غيرها، وجعل غيره هو العالم العادل المبرأ من كل خطأ وذنب، وجعل كل من أحب الأول وتولاه كافرًا أو ظالمًا مستحقًا للسبٍّ وأخذ يسبه - فإنه يجب الكلام فى ذلك بعلم وعدل[1].

[فصل] تنزيل هذا الأصل على الطوائف المبتدعة:

المتكلمة الصفاتية كابن كُلاَّب والأشعرى وابن كَرَّام خير[2] وأصح طريقًا فى العقليات والسمعيات من المعتزلة، والمعتزلة خير[3] وأصح طريقًا فى العقليات والسمعيات من المتفلسفة، وإن كان فى قول كل من هؤلاء ما يُنْكَر عليه وما خالف فيه العقل والسمع، ولكن من كان أكثر صوابًا وأقوم قيلاً كان أحق بأن يقدَّم على من هو دونه تنزيلاً وتفصيلاً.

قالت عائشة: «أمرنا رسول الله ﷺ أن تُنَزِّل الناس منازلهم»[4] وهذا من القسط الذى أمر الله بـه وأنـزل به كتبـه وبعث به رسله،

(١) م (١٣٣/٥).

(٢) فى الأصل: (خيراً) لأن أصل العبارة: «ولهذا كان المتكلمة الصفاتية..» وقد بدأت الاقتباس من بعد (كان) فصارت كلمة (خير) مرفوعة بعد أن كانت منصوبة على أنها خبر كان.

(٣) فى الأصل: (خيراً) معطوفة على (خيراً) السابقة، فلما رفعت تلك رفعت هذه.

(٤) رواه مسلم فى المقدمة [ص ٦] تعليقًا بصيغة التمريض فقال: «وذُكِرَ عن عائشة..» الحديث، ورواه أبو داود [٤٨٤٢] وغيره عن عائشة رضى الله عنها مرفوعًا بلفظ: «أنزلوا الناس منازلهم».

وقد ضعفه الشيخ الألبانى وتعقب الحاكم فى تصحيحه له [الضعيفة/ ١٨٩٤].

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ [النساء: ١٣٥][(١)].

والرافضة فيهم من هو متعبِّد متورِّع زاهد، لكن ليسوا فى ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدْيَن، والكذب والفجور فيهم أقل منه فى الرافضة، والزيدية من الشيعة خير منهم: أقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس فى أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقًا كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض.

وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا مالا ينصف بعضنا بعضًا، وهذا لأن الأصل الذى اشتركوا فيه أصل فاسد مبنى على جهل وظلم، وهم مشتركون فى ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قُطَّاع الطريق المشتركين فى ظلم الناس، ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض.

والخوارج تكفِّر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يكفِّرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يُكفِّر فسَّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأيًا ويُكفِّرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتَّبعون الحق من ربهم الذى جاء به الرسول، ولا يكفِّرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ

(١) الأصفهانية (٥٥).

﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]: قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس.

وأهل السنة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس[١].

[فصل] تنزيل هذا الأصل على الصوفية(*):

الأمور التى فيها زيادة فى العبادة والأحوال خرجت من البصرة، وذلك لشدة الخوف، فإن الذى يذكرونه من خوف عتبة الغلام وعطاء السليمى وأمثالهما أمر عظيم.

ولا ريب أن حالهم أكمل وأفضل ممن لم يكن عنده من خشية الله ما قابلهم أو تفضل عليهم.

ومن خاف الله خوفًا مقتصداً يدعوه إلى فعل ما يحبه الله وترك ما يكرهه الله من غير هذه الزيادة فحاله أكمل وأفضل من حال هؤلاء، وهو حال الصحابة رضى الله عنهم، وقد روى: أن عطاء السليمى ـ رضى الله عنه ـ رؤى بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: قال لى: «يا عطاء! أما استحيت منى أن تخافنى كل هذا؟! أما بلغك أنى غفور رحيم؟!».

وكذلك ما يُذكر عن أمثال هؤلاء من الأحوال: من الزهد والورع والعبادة وأمثال ذلك قد يُنْقَل فيها من الزيادة على حال الصحابة

---

(١) م (٥/ ١٥٧ - ١٥٨).

(*) التعليقات الواردة فى هذا الموضوع منقولة عن رسالتى: «خلاصة الموقف السلفى من التصوف».

رضى الله عنهم وعلى ما سنه الرسول أمور توجب أن يصير الناس طرفين:

/ قوم يذمون هؤلاء وينتقصونهم وربما أسرفوا فى ذلك.

/ وقوم يغلون فيهم ويجعلون هذا الطريق من أكمل الطرق وأعلاها.

● والتحقيق أنهم فى هذه العبادات والأحوال مجتهدون كما كان جيرانهم من أهل الكوفة مجتهدين فى مسائل القضاء والإمارة ونحو ذلك، وخرج فيهم الرأى الذى فيه من مخالفة السنة ما أنكره جمهور الناس.

وخيار الناس من «أهل الفقه والرأى» فى أولئك الكوفيين[1] على طرفين:

/ قوم يذمونهم ويسرفون فى ذمهم.

/ وقوم يَغْلُون فى تعظيمهم ويجعلونهم أعلم بالفقه من غيرهم، وربما فضلوهم على الصحابة كما أن الغلاة فى أولئك العباد قد يفضلونهم على الصحابة. وهذا باب يفترق فيه الناس.

● والصواب للمسلم: أن يعلم أن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وخير القرون القرن الذى بعث فيهم، وأن

---

(١) ويقصد بهم أهل الرأى والقياس من علماء الكوفة، وواضح أن شيخ الإسلام يضعهم بإزاء أهل العبادة والنسك من أهل البصرة، وهو يبين أن موقف أهل العلم من هؤلاء وأولئك يتضارب ولا تكاد تجد فى اختلافهم فيهم القول الوسط الذى يذكر ما لهم وما عليهم.

أفضل الطرق والسبل إلى الله ما كان عليه هو وأصحابه، ويعلم من ذلك أن على المؤمنين أن يتقوا الله بحسب اجتهادهم ووسعهم، كما قال الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[١]، وقال: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وإن كثيرًا من المؤمنين المتقين أولياء الله[٢] قد لا يحصل لهم من كمال العلم والإيمان ما حصل للصحابة، فيتقى الله ما استطاع وبطيعة بحسب اجتهاده، فلابد أن يصدر منه خطأ: إما فى علومه وأقواله، وإما فى أعماله وأحـــواله، ويثابـون على طاعتهم، ويغفر لهم خطاياهم، فإن الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ - إلى قوله - ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥، ٢٨٦] قال الله تعالى: «قد فعلت»[٣].

فمن جعل طريق أحد من العلماء والفقهاء أو طريق أحد من العباد

(١) جزء من حديث أخرجه البخارى [٧٢٨٨]، ومسلم [١٣٣٧] من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) وهذا النعت الذى يبدو أنه مقصود فيه إشارة إلى أن شيخ الإسلام يرى أن هذه الاجتهادات الخاطئة فى العلم والعمل لا تخرج الرجل عن أن يكون من أولياء الله المتقين إذا كان غالب أحواله وأفعاله وأقواله تدل على أنه منهم.

(٣) رواه مسلم من حديث أبى هريرة [برقم ١٢٥] وفيه أن الله تعالى قال: «نعم» إجابة لهذا الدعاء، ورواه أيضًا من حديث ابن عباس [برقم ١٢٦] وفيه لفظ: «قد فعلت»الوارد هنا.

والنُّسَّاك أفضل من طريق الصحابة فهو مخطئ ضال مبتدع[1]، ومن جعل كل مجتهد فى طاعةٍ أخطأ فى بعض الأمور مذمومًا معيبًا ممقوتًا فهو مخطئ ضالٌّ مبتدع[2].

ثم الناس فى الحب والبغض والموالاة والمعاداة هم أيضًا مجتهدون: يصيبون تارة ، ويخطئون تارة، وكثير من الناس إذا علم من الرجل ما يحبه أحب الرجل مطلقًا وأعرض عن سيئاته، وإذا علم منه ما يبغضه أبغضه مطلقًا وأعرض عن حسناته، محاط (؟)[3] وحال من يقول بالتحافظ (؟)[3]، وهذا من أقوال أهل البدع والخوارج والمعتزلة والمرجئة.

وأهل السنة والجماعة يقولون ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وهو: **أن المؤمن يستحق وعد الله وفضله الثواب على حسناته، ويستحق العقاب على سيئاته، وإن الشخص الواحد يجتمع فيه ما يثاب عليه، وما يعاقب عليه، وما يحمد عليه وما يذم عليه، وما يُحَب منه وما يُبْغَض منه، فهذا هذا**[4].

---

(١) وهؤلاء هم الطرف المغالى فى الرجال من صوفية وغيرهم.

(٣) وهؤلاء هم الطرف الجاحد الجائر فى الحكم على الرجال، وهم ضد الطرف السابق، وبين هذين الطرفين تقف الفرقة الوسط.

(٣) كذا جاء فى مجموع الفتاوى فى الموضعين المشار إليهما وهو ما يفيد أن فى العبارة سقطًا فى الأصل المخطوط والله أعلم.

(٤) ع (١١/١٣ - ١٦).

وهنا يوضح شيخ الإسلام أصلاً عظيمًا جدًا هو خلاصة هذه القاعدة، وهو موقف أهل السنة والجماعة فيمن اجتمعت فيه حسنات وسيئات، ومحامد ومذامّ، ومحبوبات ومبغوضات، وكلام شيخ الإسلام هنا وفى مواضع أخرى فيما تكلم فيه عن هذه =

ولأجل ما وقع فى كثير من الصوفية من الاجتهاد والتنازع فيه تنازع الناس فى طريقهم[1].

/ فطائفة ذمت «الصوفية» و«التصوف» وقالوا: إنهم مبتدعون خارجون عن السنة، ونقل عن طائفة من الأئمة فى ذلك من الكلام ما هو معروف، وتبعهم على ذلك طوائف من أهل الفقه والكلام.

/ وطائفة غلت فيهم وادعوا أنهم أفضل الخلق وأكملهم بعد الأنبياء.

وكلا طرفى هذه الأمور ذميم.

● والصواب: أنهم مجتهدون فى طاعة الله، كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله، ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذى هو من أهل اليمين، وفى كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أولا يتوب، ومن المنتسبين إليهم من هو ظالم لنفسه عاصٍ لربه[2].

وأولياء الله هم المؤمنون المتقون سواء سُمِّىَ أحدهم فقيرًا أو صوفيًا أو فقيهًا أو عالمًا أو تاجرًا أو جنديًا أو صانعًا أو أميرًا أو حاكمًا أو غير

= القاعدة يشير إلى أن ذلك يدخل فيه الأقوال والأعمال والاعتقادات، وهذا يحل كثيرًا من المشكلات، وبسبب الجهل بهذا الأصل العظيم وقع الاختلاف فى مسألة الحكم على الناس قديمًا وحديثًا، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) ها هنا يورد شيخ الإسلام خلاصة رأيه فى التصوف، وهو الحكم الوسط العدل الذى هو ثمرة المقدمات السابقة.

(٢) ع (١١/ ١٧ - ١٨).

ذلك، قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣][1].

*****

---

(١) ع (١١/ ٢٢).

وهذا النص مهم جداً فى هذا الباب، وفيه يبين أن العبرة فى الحكم على أحد ليس بما يتسمى به وإنما هو بحقيقة حاله، أى العبرة بالمعانى والحقائق والأحوال، وليس بالألفاظ والأسماء والاصطلاحات، وإن كان هذا لا ينافى أن الأسلم والأحكم هو التزام ألفاظ الكتاب والسنة كما بينه شيخ الإسلام فى مواضع من كتبه.

القاعدة الخامسة
الوسطية فى الاختيارات العلمية

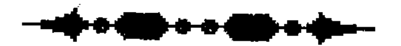
أصول الشريعة تفرق فى جميع مواردها بين القادر والعاجز، والمفرِّط والمعتدى ومن ليس بمفرِّط ولا معتدٍ. والتفريق بينهما أصل عظيم معتمد، وهو الوسط الذى عليه الأمة الوسط، وبه يظهر العدل بين القولين المتباينين.

وقد تأملت ما شاء الله من المسائل التى يتباين فيها النزاع نفيًا وإثباتًا حتى تصير مشابهة لمسائل الأهواء، وما يتعصب له الطوائف من الأقوال: كمسائل الطرائق المذكورة فى الخلاف بين أبى حنيفة والشافعى وبين الأئمة الأربعة، وغير هذه المسائل - فوجدت كثيرًا منها يعود الصواب فيه إلى الوسط: كمسألة إزالة النجاسة بغير الماء، ومسألة القضاء بالنكول، وإخراج القِيَم فى الزكاة، والصلاة فى أول الوقت، والقراءة خلف الإمام، ومسألة تعيين النية وتبييتها، وبيع الأعيان الغائبة، واجتناب النجاسة فى الصلاة، ومسائل الشركة: كشركة الأبدان، والوجوه، والمفاوضة، ومسألة صفة القاضى.

وكذلك هو الأصل المعتمد فى المسائل الخبرية العلمية التى تسمى «مسائل الأصول»، أو «أصول الدين»، أو «أصول الكلام»[1] - يقع فيها

(١) وهى مسائل العقيدة، فهو بعد أن بيَّن فى الفقرة السابقة هنا أن الوسط هو الحق=

اتباع الظن وما تهوى الأنفس، وقد قررنا أيضًا ما دل عليه الكتاب والسنة فيها وفى غيرها من الفرق بين المؤمن باطنًا وظاهرًاوبين المنافق الزنديق المؤمن ظاهرًا لا باطنًا، وأن المؤمنين قد عُفِى لهم عن الخطأ والنسيان، ثم غالب الخلاف المتباين فيها يعود الحق فيه إلى القول الوسط فى: مسائل التوحيد والصفات، ومسائل القَدَر والعدل، ومسائل الأسماء والأحكام، ومسائل الإيمان والإسلام، ومسائل الوعد والوعيد، ومسائل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والخروج على الأمراء ومذاهبهم، أو موافقتهم على طاعة الله، فأمرهم ونهيهم بحسب الإمكان والامتناع عن الخروج والفتن. وأمثال هذه الأهواء[1].



= فى المسائل الفقهية غالبًا شرع يبينه فى المسائل العقدية أيضًا.

(١) ع (٢١/ ١٤١ -١٤٢).

القاعدة السادسة
متى يشرع التوسط ومتى يشرع الكمال

الأمر المشروع المسنون جميعه مبناه على العدل، والاقتصاد، والتوسط الذى هو خير الأمور وأعلاها، كالفردوس فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة، فمن كان كذلك فمصيره إليه[1] إن شاء الله تعالى.

هذا فى كل عبادة لا تقصد لذاتها، مثل: الجوع، والسهر، والمشى.

أما ما يقصد لنفسه مثل: معرفة الله، ومحبته، والإنابة إليه، والتوكل عليه - فهذه يشرع فيها الكمال، لكن يقع فيها سَرَفٌ وعدوان بإدخال ما ليس منها فيها، مثل: أن يدخل ترك الأسباب المأمور بها فى «التوكل»، أو يدخل استحلال المحرمات وترك المشروعات فى «المحبة»، فهذا هذا. والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) قوله: «فمن كان كذلك فمصيره إليه» أى: فمن كان وسطًا فى أموره فمصيره إلى وسط الجنة، فيكون جزاؤه من جنس عمله كرامةً له: وقد تبين أن وسط الجنة هو خيرها وأعلاها وهذه لفتة لطيفة منه رحمه الله.

الفصل الثاني

الأمـــة الوســـط

المقصد الأول

وسطية المسلمين بين أهل الملل

إن الله بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيدًا، وأنزل عليه الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، وأكمل له ولأمته الدين، وأتم عليهم النعمة، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس، فهم يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله[1].

وجعلهم أمة وسطًا أى: عدلاً خيارًا، ولذلك جعلهم شهداء على الناس: هداهم لما بعث به رسله جميعهم من الدين الذى شرعه لجميع خلقه، ثم خصهم بعد ذلك بما ميزهم به وفضلهم من الشرعة والمنهاج الذى جعله لهم[2].

فدين الإسلام وسط بين الأطراف المتجاذبة[3].

ومن تدبر حال اليهود والنصارى مع المسلمين وجد اليهود

(١) سيأتى الحديث الذى ورد بذلك (ص٧٢، ٧٣).

(٢) ع (٣/ ٣٦٤).

(٣) م (٥/ ١٦٨).

والنصارى متقابلين: هؤلاء فى طرف ضلال، وهؤلاء فى طرف يقابله، والمسلمون هم الوسط وذلك فى: التوحيد، والأنبياء ، والشرائع، والحلال والحرام، والأخلاق، وغير ذلك:[1]

*** فالمسلمون وسط فى التوحيد بين اليهود والنصارى:**

/ فاليهود تصف الرب بصفات النقص التى يختص بها المخلوق، ويشبهون الخالق بالمخلوق: كما قالوا: إنه بخيل، وإنه فقير، وإنه لمّا خلق السماوات والأرض تعب، وهو سبحانه الجواد الذى لا يبخل، والغنى الذى لا يحتاج إلى غيره، والقادر الذى لا يمسّه لغوب، والقدرة والإرادة والغنى عمّا سواه هى صفات الكمال التى تستلزم سائرها.

/ والنصارى يصفون المخلوق بصفات الخالق التى يختص بها، ويشبّهون المخلوق بالخالق، حيث قالوا: إن الله هو المسيح بن مريم، وإن الله ثالث ثالثة، وقالوا: المسيح ابن الله، و﴿ **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾ [التوبة: ٣١] .

/ فالمسلمون وحّدوا الله، ووصفوه بصفات الكمال، ونزّهوه عن جميع صفات النقص، ونزّهوه عن أن يماثله شئ من المخلوقات فى شئ من الصفات، فهو موصوف بصفات الكمال لا بصفات النقص، وليس كمثله شئ لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله[2].

---

(١) ب (٣/ ١٠٠).

(٢) م (منهاج/ ١٦٨ - ١٦٩).

* و المسلمون وسط فى أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين:

/ لم يَغْلُوا فيهم كما غَلَت النصارى: فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح بن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهًا واحدًا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون.

/ ولا جَفَوا عنهم كما جفت اليهود: فكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم كذبوا فريقًا وقتلوا فريقًا[1].

فالنصارى تصدق بالباطل، واليهود تكذب بالحق[2].

/ بل المؤمنون آمنوا برسل الله وعزَّروهم ونصروهم ووقَّروهم وأحبوهم وأطاعوهم، ولم يعبدوهم ولم يتخذوهم أربابًا، كما قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩ - ٨٠].

●ومن ذلك أن المؤمنين توسطوا فى المسيح:/ فلم يقولوا: هو الله ولا ابن الله ولا ثالث ثلاثة كما تقوله النصارى،/ ولا كفروا به وقالوا على مريم بهتانًا عظيمًا حتى جعلوه ولد بَغِيَّة كما زعمت اليهود،/ بل قالوا: هذا عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم العذراء البتول وروح منه.

---

(١) ع (٣/ ٣٧٠).

(٢) م (٥/ ١٦٩).

* وكذلك المؤمنون وسط فى شرائع دين الله:

/ فلم يحرموا على الله أن ينسخ ما شاء ويمحو ما شاء ويثبت، كما قالته اليهود، كما حكى الله تعالى ذلك عنهم بقوله: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ [البقرة: ١٤٢] وبقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[البقرة: ٩١].

/ ولا جَوَّزوا لأكابر علمائهم وعُبَّادهم أن يغيروا دين الله فيأمروا بما شاؤا وينهَوْا عما شاؤا كما يفعله النصارى، كما ذكر الله ذلك عنهم بقوله: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]. قال عدى بن حاتم رضى الله عنه: قلت: يا رسول الله ما عبدوهم؟ قال: «ما عبدوهم، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم»[١].

فأولئك عَجَّزوا الخالق ومنعوه ما تقتضيه قدرته وحكمته فى النبوات والشرائع، وهؤلاء جوَّزوا للمخلوق أن يغير ما شرعه الخالق، فضاهَوْا المخلوق بالخالق[٢].

---

(١) ع (٣/ ٣٧٠ - ٣٧١).

والحديث أخرجه الترمذى [٣٠٩٥]، وابن جرير الطبرى فى التفسير [١٠/ ٨٠، ٨١]، والطبرانى [١٧/ ٩٢]، وغيرهم.

وقد أعله الترمذى رحمه الله حيث ذكر أن غُطَيْف بن أَعْيَن (أحد رواته) ليس بمعروف فى الحديث، وقد حسنه الألبانى فى [صحيح الترمذى/ ٢٤٧١] ولم يُشِر إلى موضع تخريجه فى كتبه المخرجة.

(٢) م (٥/ ١٧٠ - ١٧١).

/ والمؤمنون قالوا: لله الخلق والأمر، فكما لا يخلق غير لا يأمر غيره، وقالوا: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] فأطاعوا كل ما أمر الله به، وقالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، وأما المخلوق فليس له أن يبدل أمر الخالق تعالى ولو كان عظيمًا(١).

*** وكذلك فى العبادات:**

/ فالنصارى يعبدونه ببدع ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان.

/ واليهـود مُعْرِضـون عن العبادات، حتى فى يوم السبت الذى أمرهم الله أن يتفرغوا فيه لعبادته إنما يشتغلون فيه بالشهوات.

فالنصارى مشركون به، واليهود مستكبرون عن عبادته.

/ والمسلمون عبدو الله وحده بما شرع، لم يعبدوه بالبدع، وهذا هو دين الإسلام الذى بعث الله به جميع النبيين، وهو أن يستسلم العبد لله لا لغيره، وهو الحنيفية دين إبرهيم: فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له فهو مستكبر.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وقـال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠](٢).

*** ومن ذلك أمر الحلال والحرام:**

/ فإن اليهود كما قال الله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا

---

(١) ع (٣/ ٣٧١).

(٢) م (٥/ ١٧١).

عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، فلا يأكلون ذوات الظفر مثل الإبل والبط، ولا شحم الثَّرْب[١] والكُلْـيَتين، ولا الجدى فى لبن أمه، إلى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما، حتى قيل: إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعًا، والواجب عليهم مئتان وثمانية وأربعون أمرًا، وكذلك شُدِّدَ عليهم فى النجاسات حتى لا يؤاكلوا الحائض ولا يجامعوها فى البيوت[٢]. فهم فى آصار وأغلال عُذِّبوا بها[٣].

/ وأما النصارى فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات، وباشروا جميع النجاسات[٤]، ويستحلون الخبائث المحرَّمة كالميتة والدم ولحم الخنزير، حتى أنهم يتعبدون بالنجاسات كالبول والغائط، ولا يغتسلون من جنابة، ولا يتطهرون للصلاة، وكلما كان الراهب عندهم أبعد عن الطهارة وأكثر ملابسة للنجاسة كان معظمًا عندهم[٥].

وإنما قال لهم المسيح: ﴿وَلأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ الَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ٥٠]، ولهذا قال تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

/ وأما المؤمنون فكما نعتهم الله به فى قوله: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ

---

(١) الثَّرْب: شحم رقيق يغشى الكَرِش والأمعاء (المعجم الوسيط: مادة ثرب).

(٢) ع (٣/ ٣٧٢).

(٣) م (٥/ ١٧٢).

(٤) ع (٣/ ٣٧٢).

(٥) م (٥/ ١٧١).

شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧][1].

● / واليهود يبالغون فى طهارة أبدانهم مع خبث قلوبهم،[2] وطهارة الظاهر إنما يُقصد بها طهارة القلب، فهم يطهرون ظواهرهم وينجسون قلوبهم[3] / والنصارى يدَّعون أنهم يطهرون قلوبهم مع نجاسة أبدانهم، / والمسلمون يطهرون أبدانهم وقلوبهم جميعًا[4].

● / والله تعالى □ أباح لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح والوطء بملك اليمين. واليهود والنصارى لا يطئون إلا بالنكاح، لا يطئون بملك اليمين. وأصل ابتداء الرِّقّ إنما يقع من السَّبى، والغنائم لم تحل إلا لأمة محمد ﷺ، فأباح سبحانه للمؤمنين أن ينكحوا وأن يطلقوا، وأن يتزوجوا المرأة بعد أن تتزوج بغير زوجها.

/ والنصارى يحرمون النكاح على بعضهم، ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له الطلاق، / واليهود يبيحون الطلاق، ولكن إذا تزوجت المطلقة بغير زوجها حرمت عليه عندهم،/ والنصارى لا طلاق

---

(١) ع (٣/ ٣٧٢).
(٢) ب (٣/ ١٠٢).
(٣) م (٥/ ١٧٢).
(٤) ب (٣/ ١٠٢).

عندهم،/ واليهود لا مراجعة بعد أن تتزوج غيره عندهم،/ والله تعالى أباح للمؤمنين هذا وهذا[1].

* والمسلمون لم يجرِّدوا الشدة كما فعله الأولون، ولم يجرِّدوا الرأفة كما فعله الآخرون، بل عاملوا أعداء الله بالشدة، وعاملوا أولياء الله بالرأفة والرحمة[2].

* كذلك/ فاليهود يغضبون لأنفسهم وينتقمون.

/ والنصارى لا يغضبون لربهم ولا ينتقمون.

والمسلمون المعتدلون المتبعون لنبيهم يغضبون لربهم، ويعفون عن حظوظهم[3].

* / والنصارى لهم عبادات وأخلاق بلا علم ولا معرفة، ولا ذكاء.

/ واليهود لهم ذكاء وعلم ومعرفة بلا عبادات ولا أخلاق حسنة.

/ والمسلمون جمعوا بين العلم النافع والعمل الصالح: بين الزكا والذكاء[4]، فهم: أهل الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من

---

(١) ع (٣٢/ ٨٩ - ٩٠).
(٢) ع (٢٨/ ٦١٤ - ٦١٥).
(٣) ب (٣/ ١٠٣).
(٤) ب (٣/ ١٠٢).

وقد سبق أن رجحت أن الأولى: الذكا والزكاء، وبينت سبب ذلك (انظر قاعدة الصراط المستقيم - ص ٢٤).

و(الذكا) مقصور الذكاء وهو معروف، وهو آلة العلم ، والزكاء من معانيه الصلاح،و وهو صفة العمل المقبول.

النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، **غير المغضوب عليهم** : الذين يعرفون الحق، ولا يعملون به كاليهود، **ولا الضالين**: الذين يعملون ويعبدون ويزهدون، بلا علم كالنصارى[1].



(١) ب (٣/ ١٠٣).

المقصد الثانى
خصائص الأمة الوسط
وبيان فضلها على الأمتين السابقتين(*)

إذا كان جنس أهل الكتاب أكمل فى العلوم النافعة والأعمال الصالحة ممن لا كتاب له فمعلوم أن أمته ﷺ أكمل من طائفتَىْ أهل الكتاب: اليهود والنصارى، وأعدل، وقد جمع لهم محاسن ما فى التوارة وما فى الإنجيل.

فليس عند أهل الكتاب فضيلة علمية وعملية إلا وأمة محمد ﷺ أكمل منهم فيها(1).

وهاك أهم فضائلها:

[1] خير أمة:

أفضل الأمم أمة محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: 110] ، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: 32]، وقال النبى ﷺ فى الحديث الذى فى المسند: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»(2).

(*) سبق الحديث عن الأمتين السابقتين (اليهود والنصارى) وبيان وجه انحرافهما عن الصراط المستقيم فى القاعدة السابقة: الفصل الثالث.

(1) ب (6/ 22).

(2) ع (11/ 221).

فقد جعل الله أمة محمد ﷺ[1] خير أمة أخرجت للناس: يأمرون بالمعروف ويَنْهَون عن المنكر ويؤمنون بالله، يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله، وهو شهيد عليهم وهم شهداء على الناس فى الدنيا والآخرة بما أسبغه عليهم من النعم الباطنة والظاهرة، وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة إذ لم يَبْقَ بعده نبى يبين ما بدل من الرسالة، وأكمل لهم دينهم وأتم عليهم نعمه ورضى لهم الإسلام دينًا، وأظهره على الدين كله إظهارًا بالنصرة والتمكين وإظهارًا بالحجة والتبيين، وجعل فيهم علماءهم ورثة الأنبياء يقومون مقامهم فى تبليغ ما أنزل من الكتاب، وطائفة منصورة لا يزالون ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى حين الحساب.

وحفظ لهم الذكر الذى أنزله من الكتاب المكنون كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، فلا يقع فى كتابهم من التحريف والتبديل كما وقع من أصحاب التوراة والإنجيل.

وخصهم بالرواية والإسناد الذى يُمَيِّز به بين الصدق والكذب الجهابذةُ النُّقَّادُ، وجعل هذا الميراث يحمله من كل خَلْفٍ[2] عُدُولُه أهل

= والحديث أخرجه أحمد [٤/ ٤٤٦، ٤٤٧] ، [٥/ ٣ مرتين]، وابن ماجه [٤٢٨٧، ٤٢٨٨]، والحاكم [٤/ ٨٤] عن معاوية بن حيدة القشيرى رضى الله عنه.

وقال الألبانى فى المشكاة [٦٢٨٥]: إسناده حسن، وانظر «كشف الغمة ببيان خصائص رسول الله ﷺ والأمة» للشيخ مصطفى بن إسماعيل [٤٢٣، ٤٢٤]، وقد حكم بصحته.

(١) الكلام الذى فوق الخط كان بحسب السياق الأصلى: «وجعل أمته» وقد أظهرت هنا ما يعود عليه الضميران ليتضح الكلام فى سياقه هنا.

(٢) الخَلْف: القرن بعد القرن، فكل قرن إذا نسب إلى القرن الذى قبله فهو خَلْف.

العلم والدين، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، لتدوم بهم النعمة عل الأمة، ويظهر بهم النور من الظلمة، ويَحْيَى بهم دين الله الذى بعث به رسوله، وبين الله بهم للناس سبيله، فأفضل الخلق أتبعهم لهذا النبى الكريم المنعوت فى قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨][1].

وكل خير فى غير المسلمين فهو فى المسلمين أكثر، وكل شرٍّ فى المسلمين فهو فى غيرهم أكثر[2].

[٢] أمة الشهادة:

لَمَّا كان أصل الدين الشهادتين كانت هذه الأمةُ الشهداءَ ولها وصف الشهادة، والقسيسون لهم العبادة بلا شهادة، ولهذا قالوا: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣][3].

قال ابن عباس: مع محمد وأمته وهم الأمة الشهداء[4].

ولهذا كان المحققون على أن الشهادتين أول واجبات الدين كما عليه خُلَّص أهل السنة[5].

فالمسملون شهداء على الناس، يشهدون عليهم بما علموه من الحق، إذ كانوا وسطًا عدلاً لا يشهدون بباطل، فإن الشاهد لا يكون إلا عدلاً، بخلاف من جار فى شهادته فزاد على الحق أو نقص منه، كشهادة اليهود

(١) ع (١/ ٢- ٣).
(٢) ع (١٢/ ٤٥٥).
(٣) ع (١/٧٦).
(٤) ع (٧/ ٦٢٦).
(٥) ع (١/ ٧٦).

والنصارى فى المسيح[1].

[٣] أمة الجماعة:

من استقرأ أخبار العالم فى جميع الفرق تبين له أنه لم يكن قط طائفة أعظم اتفاقًا على الهدى والرشد، وأبعد عن الفتنة والتفرق والاختلاف من أصحاب رسول الله ﷺ □.

كما لم يكن فى الأمم أعظم اجتماعًا على الهدى وأبعد عن التفرق والاختلاف من هذه الأمة، لأنهم أكمل اعتصامًا بحبل الله الذى هو كتابه الْمُنَزَّل وما جاء به نبيه المرسل، وكل من كان أقرب إلى الاعتصام بحبل الله وهو اتباع الكتاب والسنة كان أوّلى بالهدى والاجتماع والرشد والصلاح، وأبعد عن الضلال والافتراق والفتنة.

واعْتَبِرْ ذلك بالأمم، فأهل الكتاب أكثر اتفاقًا وعلمًا وخيرًا من الخارجين عن الكتب، والمسلمون أكثر اتفاقًا وهدى ورحمة وخيرًا من اليهود والنصارى، فإن أهل الكتابين قبلنا تفرّقوا وبدّلوا ما جاء به الرسل، وأظهروا الباطل، وعادَوْا الحق وأهله.

وإنه وإن كان يوجد فى أمتنا نظير ما يوجد فى الأمم قبلنا □ لكن أمتنا لا تزال فيها طائفة ظاهرة على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة، ولهذا لا يسلّط الله عليهم عدواً من غيرهم فيجتاحهم، كما ثبت هذا وهذا فى الأحاديث الصحيحة عن

(١) ب (٣٠١ - ٣٠٢).

النبى ﷺ أخبرأنه: «لا تزال طائفة من أمته على الحق لا يضرهم من خالفهم إلى يوم القيامة[1]. □

ومَنْ قَبْلَنَا كان الحق يُغلب فيهم حتى لا تقوم به طائفة ظاهرة منصورة، ولهذا كان العدو يُسلَّط عليهم فيجتاحهم، كما سُلِّط على بنى إسرائيل، وخَرَّب بيت المقدس مرتين فلم يَبْقَ لهم ملك.

ونحن - ولله الحمد - لم يزل لأمتنا سيف منصور، يقاتلون على الحق، فيكونون على الهدى ودين الحق الذى بعث الله به الرسول، فلهذا لم نزل ولا نزال. □

وخيار هذه الأمة هم الصحابة، فلم يكن فى الأمة أعظم اجتماعًا على الهدى ودين الحق ولا أبعد عن التفرُّق والاختلاف منهم، وكل ما يُذكر عنهم مما فيه نقصٌ فهذا إذا قيس إلى ما يوجد فى غيرهم من الأمة كان قليلاً من كثير، وإذا قيس ما يوجد فى الأمة إلى ما يوجد فى سائر الأمم كان قليلاً من كثير. وإنما يغلط من يغلط أنه ينظر إلى السواد القليل فى الثوب الأبيض، ولا ينظر إلى الثوب الأسود الذى فيه بياض، وهذا من الجهل والظلم، بل يوزن هؤلاء بنظرائهم، فيظهر الفضل والرجحان[2].

---

(١) اخرجه البخارى [٣٦٤٠، ٣٦٤١، ٧٣١١، ٧٤٥٩، ٧٤٦٠]، ومسلم [١/١٣٧]، [٣/ ١٥٢٣ - ١٥٢٥].

وقد ورد من حديث عدد من الصحابة وهم: جابر ومعاوية والمغيرة وعقبة بن عامر وثوبان رضى الله عنهم.

(٢) م (٦/ ٣٦٤ - ٣٦٧).

[٤] أمة مـؤيَّدة:

لقد أيَّد الله أمة محمد ﷺ[1] تأييدًا أطاقت به حمل ما ألقاه إليهم، فلم يكونوا كأهل التوراة الذين حُمِّلوا التوراة ثم لم يحملوها، ولا كأهل الإنجيل الذين قال لهم المسيح: «إن لى كلامًا كثيرًا أريد أن أقوله لكم، ولكن لا تستطيعون حمله»[2].

[٥] شريعتها أهدى وأكمل من الشرعتين السابقتين:

فى إرسال محمد ﷺ من الحِكَم والمصالح أعظم مما كان فى إرسال موسى والمسيح، والذى حصل به من صلاح العباد فى المعاش والمعاد أضعاف ما حصل بإرسال موسى والمسيح من جهة الأمر والخلق[3]:

فإن فى شريعته من الهدى ودين الحق أكمل مما فى الشريعتين المتقدمتين، وتيسير الله من اتباع الخلق له واهتدائهم به ما لم يتيسر مثله لمن قبله[4]، فحصل فضيلة شريعته من جهة فضلها فى نفسها ومن جهة كثرة من قَبِلها وكمال قَبولهم لها.

بخلاف شريعة من قَبْلَه: فإن موسى ﷺ بُعث إلى بنى إسرائيل،

---

(١) فى الأصل المطبوع: «وأيَّد أمته»، وواضح أنه لا يصح أن يُبتدأ بها لأنها متصلة بكلام سابق، ولذا عدلتها هنا.

(٢) ب (٥/ ٣٠٠).

(٣) قوله: «الأمر والخلق» الأمر: هو الشريعة، والخلق: هو القَدَر، قال تعالى: «ألا له الخلق والأمر» [الأعراف: ٥٤].

(٤) قوله: «فإن فى شريعته..» بيان فضل ما جاء به محمد ﷺ من جهة الأمر، وهو كمال التشريع وإحكامه، وقوله: « وتيسير الله.. إلخ» بيان فضله من جهة الخلق، وهو التوفيق القدرى.

وكان فيهم من الرد والعناد فى حياة موسى وبعد موته ما هو معروف.

وقد ذكر النصارى فى كتابهم هذا من ذلك ما تقدم.

موازنة بين شريعة القرآن وشريعتى التوراة والإنجيل

● / ولم تكن شريعة التوراة فى الكمال مثل شريعة القرآن، فإن القرآن فيه من ذكر الميعاد، وإقامة الحجج عليه وتفصيله، ووصف الجنة والنار مالم يُذْكر مثله فى التوراة.

وفيه من ذكر قصة هود وصالح وشعيب وغيرهم من الأنبياء مالم يُذكر فى التوراة.

وفيه من ذكر أسماء الله الحسنى وصفاته، ووصف ملائكته وأصنافهم، وخلق الإنس والجن مالم يفصَّل مثله فى التوراة.

وفيه من تقرير التوحيد بأنواع الأدلة ما لم يُذكر مثله فى التوراة.

وفيه من ذكر أديان أهل الأرض مالم يُذكر مثله فى التوراة.

وفيه من مناظرة المخالفين وإقامة البراهين على أصول الدين مالم يذكر مثله فى التوراة، مع أنه لم ينزل كتاب من السماء أهدى من القرآن والتوراة.

وفى شريعة القرآن تحليل الطيبات وتحريم الخبائث، وشريعة التوراة فيها تحريم كثير من الطيبات عليهم، حرمت عليهم عقوبة لهم.

وفى شريعة القرآن من قبول الدية فى الدماء مالم يُشرع فى التوراة.

وفيها من وضع الآصار والأغلال التى فى التوراة ما يظهر به أن نعمة الله على أهل القرآن أكمل.

/ وأما الإنجيل: فليس فيه شريعة مستقلة، ولا فيه الكلام على

التوحيد وخلق العالم وقصص الأنبياء وأممهم، بل أحالهم على التوراة في أكثر الأمر.

ولكن أحلَّ لهم المسيح ما حُرِّمَ عليهم، وأمرهم بالإحسان والعفو عن الظالم، واحتمال الأذى، والزهد في الدنيا، وضَرَبَ الأمثال لذلك.

فعامة ما امتاز به الإنجيل عن التوارة: بمكارم الأخلاق المستحسنة، والزهد المستحب، وتحليل بعض المحرمات، وهذا كله في القرآن، وهو في القرآن أكمل.

فليس في التوراة والإنجيل والنبوات ما هو من العلوم النافعة والأعمال الصالحة إلا وهو في القرآن أو ما هو أفضل منه.

وفي القرآن من العلوم النافعة والأعمال الصالحة من الهدى ودين الحق ما ليس في الكتابين[1].

[٦] عباداتها أكمل وأنفع:

وأما أفضلية المسلمين في العبادة والزهد والأخلاق والسياسة المنزلية والمدنية فالكلام فيها مبني على أصل، وهو معرفة المقصود بها، وما به يحصل المقصود.

فنقول: للناس في مقصود العبادات مذاهب[2]، وعلى كل قول

(١) ب (٥/ ٧٠ -٧٣).

(٢)ب (٦/ ٢٣).

فعبادات المسلمين أكمل من عبادات غيرهم: [1]

/ أما عن □ قول من يقولون: «كلما كانت الأعمال أشق على النفس فهى أفضل»، ثم هؤلاء قد يفضلون الجوع والسهر والصمت والخلوة ونحو ذلك، كما يفعل ذلك من يفعله من المشركين: الهند وغيرهم من النصارى ومبتدعة هذه الأمة.

ولكن يقال لهم: الجهاد أعظم مشقة من هذا كله، فإنه بذل النفس وتعريضها للموت، ففيه غاية الزهد المتضمن لترك الدنيا كلها، وفيه جهاد النفس فى الباطن وجهاد العدو فى الظاهر[2].

ومعلوم أن المسلمين أعظم جهادًا من اليهود والنصارى: فإن اليهود خالفوا موسى فى الجهاد وعَصَوه، والنصارى لا يجاهدون على دين.

/ وأما على قول من[3] يقول: «إن أفضلها ما كان أدعى إلى تحصيل الواجبات العقلية»[4] ويجعل العبادات الشرعية لطفًا فى الواجبات العقلية. - فلا ريب أن عبادات المسلمين: كصلاتهم وصيامهم وحجهم أدعى إلى العدل الذى هو جماع الواجبات العقلية من عبادات غيرهم التى ابتدعوها، فإنها متضمنة للظلم المنافى للعدل.

/ وأما على قول[5] من يقول: بل الله أمر بذلك لا لحكمة مطلوبة

---

(١) أى أن عبادات المسلمين أكمل من عبادات غيرهم سواء أخذنا بأى مذهب من هذه المذاهب، وإن كان هذا لا ينفى أن من هذه المذاهب ما هو راجح وما هو مرجوح.

(٢) فى طبعة المدنى هنا زيادة: «وتلك العبادات توجد من الضعفاء».

(٣) ب (٦/ ٤٢ - ٤٣).

(٤) ب (٦/ ٤٢).

(٥) ب (٦/ ٤٣).

ولا بسبب، بل لمحض المشيئة[1].

وحينئذٍ: فمن تكون عباداته تابعة لأمر الله الذى جاء به الرسل يكون متعبدًا بما أمر الله به، بخلاف من تكون عباداته قد ابتدعها أكابرهم من غير أن يأتيهم بها رسول الله من عند الله.

/ وأما على القول[2] الرابع وهو الصواب: أن **أفضلها ما كان لله أطوع وللعبد أنفع**[3] - فأيُّما[4] عُلِم أن الله أمر به يتضمن طاعة الله. وهذا إنما يكون فى عبادات أمر الله بها، وهى عبادات المسلمين دون من ابتدع كثيرًا من عباداتهم أكابرُهم.

● وأما انتفاع العباد بها: فهذا يعرف بثمراتها ونتائجها وفوائدها، ومن ذلك آثارها فى صلاح القلوب.

فليتدبر الإنسان عقول المسلمين وأخلاقهم وعدلهم يظهر له الفرق بينهم وبين غيرهم.

ثم صفات عباداتهم فيها من الكمال والاعتدال: كالطهارة،

---

(1) ب (٦/ ٤٠).
(2) ب (٦/ ٤٣).
(3) ب (٦/ ٤٢).
(4) فى الطبعة التى التزمناها «فإن» موضع «فأيما»، وأما التى أثبتناها هنا فهى من طبعة المدنى (القديمة) لأنها الصواب لغة حيث لا يستقيم الكلام إلا بها، إذ يصح عود الضمير إليها فى كل من الفعل «علم» و«يتضمن» فيكون فاعلهما ضميرًا مستترًا عائدًا على «أيما» التى هى اسم بمعنى: «أى شئ» وكذلك يعود عليها الضمير فى «به»، إذ تقدير العبارة: «فأى شئ عُلِم أن الله أمر به فهو يتضمن طاعة الله». وأما على النسخة التى معنا فإن «إن» حرف لا يصلح عود الضمير إليه فى الفعلين «علم» و«يتضمن» ولا الضمير المجرور فى «به»، ولذا كانت العبارة هنا غير مستقيمة من الناحية اللغوية، لذا عدلنا عنها إلى عبارة المدنى.

والاصطفاف، والركوع، والسجود، واستقبال بيت إبراهيم الذى هو إمام الخلائق، والإمساك فيها عن الكلام، وما فيها من الخشوع، وتلاوة القرآن واستماعه الذى يظهر الفرق بينه وبين غيره من الكتب لكل متدبر منصف.. إلى أمثال ذلك من الأمور التى يظهر بها فضل عبادات المسلمين على عبادات غيرهم.

وأما حكم المسلمين فى الحدود والحقوق فلا يخفى على عاقل فضله حتى إن النصارى فى طائفة من بلادهم ينصبون لهم من يقضى بينهم بشرع المسلمين إذ لم يكن لهم شرع يُحْكَم به بين الناس.

وليس فى الإنجيل حكم عام، بل عامته و[1]إنما فيه الأمر بالزهد ومكارم الأخلاق، وهو مما يأمر به المسلمون أيضًا[2].

[٧] معتدلة بين شدة اليهود ولين النصارى:

إن شريعة التوراة يغلب عليها الشدة، وشريعة الإنجيل يغلب عليها اللين، وشريعة القرآن معتدلة جامعة بين هذا وهذا كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال فى وصف أمته: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقال أيضًا: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]: فوصفهم بالرحمة للمؤمنين والذلة لهم، والشدة على الكفار والعزة عليهم.

وكذلك كان صفة محمد ﷺ نبيهم: أكمل النبيين وأفضل الرسل

(١) يبدو أن هذه الواو زيادة نسخ أو طباعة، والله أعلم.

(٢) ب (٦/ ٤٣- ٤٤).

بحيث قال: «أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا نبى الرحمة، وأنا نبى الملحمة، وأنا نبى التوبة، وأنا الضحوك القَـتَّال»[1].

فوصف نفسه بأنه نبى الرحمة والتوبة وأنه نبى الملحمة، وأنه الضحوك القتال.

وهذا أكمل ممن نُعت بالشدة والبأس غالبًا، أو باللين غالبًا.

وقد قيل بسبب ذلك أن بنى إسرائيل كانت نفوسهم قد ذلت بقهر

---

(١) وردت هذه الصفات مفرقة على أكثر من حديث:

- فمن ذلك ما رواه البخارى [٣٥٣٢]، ومسلم [٢٣٥٤] عن جبير بن مطعم رضى الله عنه مرفوعًا وفيه من الأسماء الواردة هنا: «أنا محمد وأنا أحمد. . .» الحديث.

- ومن ذلك ما رواه مسلم [٢٣٥٥] من حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يسمى لنا نفسه أسماء فقال: «أنا محمد وأحمدوالمقفّى والحاشر ونبى التوبة ونبى الرحمة».

- وأما قوله: «وأنا نبى الملحمة» فقد ورد فى بعض روايات الحديث السابق عن أبى موسى رضى الله عنه عند غير مسلم، كما ورد من حديث حذيفة رضى الله عنه، وقد أخرج هذه اللفظة: الترمذى فى الشمائل [٣٠٦، ٣٠٧ حديث ٣٦٨، ٣٦٩]، وأحمد [٤/ ٣٩٥، ٤٠٤، ٤٠٧]، [٥/ ٤٠٥]. وصححه ابن حبان [٦٢٨١/ إحسان]، والحاكم [٢/ ٦٠٤]، وأقره الذهبى، وحسنه الألبانى [مختصر الشمائل/ ١٩١ حديث ٣١٦].

- بقى من الصفات المذكورة هنا: «الضحوك القتال»، ولم أقف على حديث فيه هذا الوصف فى كتاب من كتب الأسانيد التى بين يدىّ مع طول البحث والتنقيب، إلا أن السيوطى أورده فى« الخصائص» فقال:

أخرج ابن فارس عن ابن عباس أن النبى ﷺ قال: «اسمى فى التوراة أحمد الضحوك القتّال، يركب البعير، ويلبس الشملة، ويجتزئ بالكسرة، سيفه على عاتقه» [١/ ١٣٣] طبعة دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى ١٤٠٥. وقد نبه على وجوده فى «الخصائص» محقق الجواب الصحيح [٥/ ٨١]، وإن كان قد نسبه إلى طبعة أخرى قديمة.

وقد أورد الحديث كذلك الحافظ ابن كثير [٢/ ٤٠٢] فى تفسير سورة التوبة: آية ١٢٣، ولكنه لم ينسبه إلى كتاب، ولفظه: «أنا الضحوك القتال».

فرعون لهم واستعباد فرعون وقومه لهم، فشرعت لهم الشدة لتقوى أنفسهم ويزول عنهم ذلك الذل.

ولهذا لما أُمروا بالجهاد نكلوا عنه وقال لهم موسى: ﴿يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ (٢١) قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِن يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ (٢٢) قَالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٢٣) قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢١ - ١٤].

وأما أصحاب محمد ﷺ فقال له قائلهم يوم بدر: «والله لا نقول لك كما قال قوم موسى: «اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون»، ولكن نقاتل أمامك ووراءك وعن يمينك وعن يسارك، والذى بعثك بالحق لو استعرضتَ بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك، ولو سرت إلى بَرْك الغماد[1] لسرنا معك»[2] □

(١) بَرْك الغماد - بفتح الباء فى «برك» وقد تكسر، ويكسر الغين فى «الغماد» وقد تضم: موضع على خمس ليال من مكة إلى جهة اليمن، وقيل: هى أقاصى هجر، وقيل: هو فى أقصى اليمن، والأول أولى [الفتح ٧/ ٢٣٢، ٢٣٣ باختصار].

(٢) البخارى [٢٩٥٢، ٤٦٠٩]، ومسلم [١٧٧٩].

أخرج البخارى نصفه الأول إلى قوله: «وعن يسارك» من كلام المقداد بن الأسود رضى الله عنه بنحو ما ورد هنا، وأخرج مسلم بقيته: «والذى بعثك. .إلخ» من كلام سعد بن عبادة رضى الله عنه بنحو ما ورد هنا.

وقد وردت بعض الروايات فى غير الصحيحين فيها أن قائل هذا القول بكامله سعد ابن معاذ رضى الله عنه، وفى بعضها أنه صاحب القول المنسوب إلى المقداد، وفى أخرى أنه صاحب القول المنسوب إلى سعد بن عبادة. وانظر فى توجيه تلك الروايات=

قالوا: فلما نصر الله بنى إسرائيل وأظهرهم ظهرت فيهم الأحداث بعد ذلك وتجبروا وقست قلوبهم وصاروا شبهًا بآل فرعون.

فعبث الله المسيح عليه السلام باللين والصفح والعفو عن المسئ واحتمال أذاه، لِيُلين أخلاقهم، ويزيل ما كانوا فيه من الجبرية والقسوة.

فأفرط هؤلاء فى اللين حتى تركوا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد فى سبيل الله، وتركوا الحكم بين الناس بالعدل وإقامة الحدود، وترهَّب عُبَّادُهم منفردين مع أن فى ملوك النصارى من الجبرية والقسوة والحكم بغير ما أنزل الله، وسفك الدماء بغير حق مما أمرهم به علماؤهم وعبادهم ومما لم يأمروهم به - ما شاركوا فيه اليهود.

فبعث الله محمدًا ﷺ بالشريعة الكاملة العادلة، وجعل أمته عَدْلاً خيارًا لا ينحرفون إلى هذا الطرف ولا إلى هذا الطَرف، بل يشتدون على أعداء الله، ويلينون لأولياء الله، ويستعملون العفو والصفح فيما كان لنفوسهم، ويستعملون الانتصار والعقوبة فيما كان حقًا لله.

وهذا كان خلق نبيهم كما فى الصحيحين عن عائشة قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادمًا ولا امرأة ولا دابة ولاشيئًا قط إلا أن يجاهد فى سبيل الله، ولانِيلَ منه شئ قط فانتقم لنفسه إلا أن تُنْتَهك محارم الله، فإذا انتُهكت محارم الله لم يقم لغضبه شئ حتى ينتقم لله»[1].

وفى الصحيح عن أنس قال: «خدمت رسول الله ﷺ عشر سنين فما قال لى أفٍّ قط، ولا قال لشئ فعلته: لِمَ فعلتَه؟ ولا لشئ لم أفعله:

= والتوفيق بينها. الفتح [٧/٢٨٧، ٢٨٨] فى شرح الحديث المذكور.

(١) سبق هذا الحديث (انظر ص ٢٦).

لم لا فعلتَه؟ ، وكان بعض أهله إذا عَتَبونى على شئ يقول: دَعُوهُ فلو قدر شئ لكان»[1]، هذا مع قوله فى الحديث الصحيح لما سرقت امرأة كانت من أشرف قريش من بنى مخزوم فأمر بقطع يدها فقالوا: من يكلم فيها رسول الله ﷺ؟، فقالوا: من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد؟، فكلموه، فكلمه فيها، فقال: «يا أسامة أتشفع فى حدٍّ من حدود الله؟، إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذى نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»[2].

ففى شريعته ﷺ من اللين والعفو والصفح ومكارم الأخلاق أعظم مما فى الإنجيل، وفيها من الشدة والجهاد وإقامة الحدود على الكفار والمنافقين أعظم مما فى التوراة، وهذا هوغاية الكمال.

ولهذا قال بعضهم.

بُعِثَ موسى بالجلال، وبُعِثَ عيسى بالجمال، وبُعِثَ محمد بالكمال[3].

[٨] شريعتها عدل وفضل:

الشرائع ثلاثة: شريعة عدل فقط، وشريعة فضل فقط، وشريعة تجمع العدل والفضل: فتوجب العدل وتندب إلى الفضل، وهذه أكمل الشرائع الثلاث، وهى شريعة القرآن الذى جُمع فه بين العدل والفضل، مع أنا لا ننكر أن يكون موسى عليه السلام أوجب العدل

(١) سبق (انظر ص ٢٦).
(٢) سبق (انظر ص ٢٧).
(٣) ب (٥/٧٩ - ٨٦).

وندب إلى الفضل، وكذلك المسيح أيضًا أوجب العدل وندب إلى الفضل.

وأما من يقول: إن المسيح أوجب الفضل وحرَّم على كل مظلوم أن يقتص من ظالمه، أوأن موسى لم يندب إلى الإحسان - فهذا فيه غضاضة بشريعة المرسلين.

لكن قد يقال: إن ذكر العدل فى التوراة أكثر، وذكر الفضل فى الإنجيل أكثر، والقرآن جمع بينهما على غاية الكمال.

والقرآن بيَّن أن السعداءَ أهلَ الجنة وهم أولياء الله - نوعان: أبرار مقتصدون، ومقرَّبون سابقون.

فالدرجة الأولى: تحصل بالعدل، وهى أداء الواجبات وترك المحرمات.

والثانية: لا تحصل إلا بالفضل، وهو أداء الواجبات والمستحبات، وترك المحرمات والمكروهات.

●فالشريعة الكاملة تجمع العدل والفضل:

/ كقوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** ﴾: فهذا عدل واجب من خرج عنه استحق العقوبة فى الدنيا والآخرة.. ثم قال: ﴿ **وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: ٢٨]: فهذا فضل مستحب مندوب إليه، من فعله أثابه الله ورفع درجته، ومن تركه لم يعاقبه.

/ وقال تعالى: ﴿ **وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ**

﴿ إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾: فهذا عدل.. ثم قال: ﴿ إِلَّا أَن يَصَّدَّقُوا ﴾ [النساء: ٩٢]: فهذا فضل.

/ وقال تعالى: ﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ : فهذا عدل.. ثم قال: ﴿ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ ﴾ [المائدة: ٤٥] : فهذا فضل.

/ وقال تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾: فهذا عدل.. ثم قال: ﴿ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]: فهذا فضل.

/ وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ ﴾ : فهذا عدل.. ثم قال: ﴿ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ ﴾ [النحل: ١٢٦] : فهذا فضل.

/ وقال تعالى: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ : فهذا عدل.. ثم قال: ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الشورى: ٤٠]: فهذا فضل.

وهو سبحانه دائمًا يحرم الظلم، ويوجب العدل، ويندب إلى الفضل(١)، ولو أمرنا كل ولِيٍّ مقتولٍ أن لا يقتص من القاتل، وكلَّ صاحبِ دَيْنٍ أن لا يطالب غريمه بل يَدَعَه على اختياره، وكل مشتوم ومضروب أن لا ينتصف من ظالمه - لم يكن للظالمين زاجر يزجرهم، وظَلَمَ الأقوياءُ الضعفاءَ، وفسدت الأرض، قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فلابد من شرع يتضمن الحكم بالعدل، ولابد - مع ذلك - من

(١) ب (٥/ ٥٨ - ٦٢).

ندب الناس إلى العفو والأخذ بالفضل[1].

ولهذا لما عُتِقَتْ بَريرة وكان لها أن تفسخ النكاح وطلب زوجها أن لا تفارقه فشفع إليها أن لا تفارقه فقالت: أتأمرنى؟، قال: «لا، إنما أنا شافع»[2]، فلم يوجب عليها قبول شفاعته ﷺ[3].

ثم يقال□ : بل شريعة العدل أحق بأن تضاف إلى الله من شريعة الفضل، فإن الأمر بالإحسان والعفو يحسنه كل أحد، وأما معرفة العدل والحكم بين الناس به فلا يقدر عليه إلا آحاد الناس، ولهذا يوجد الذى يصلح بين الناس بالإحسان خلق كثير، وأما الذى يحسن أن يفصل بينهم بالعدل فناس قليل.

فكيف يقال: إن الذى يأمر بشرع الفضل هو الله، دون الذى يأمر بشرع العدل؟!

والله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب ليقوم الناس بالقسط كما قال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: ٢٥].

وأَمْرُ المسيح عليه السلام للمظلوم بالعفو عن الظالم ليس فيه ما يدل على أنه من الواجب الذى من تركه استحق الذم والعقاب، بل هو

---

(١) ب (٥/١٠٥).

(٢) البخارى [٥٢٨٣] من حديث ابن عباس رضى الله عنهما، ومسلم [٢/١١٤٣ حديث ١٥٠٤] من حديث عائشة رضى الله عنهما.

(٣) ب (٥/١٠٧).

من المرغَّب فيه الذى من فعله استحق المدح والثواب، وموسى عليه السلام أوجب العدل الذى من تركه استحق الذم والعقاب، وحينئذ فلا منافاة بين إيجاب العدل وبين استحباب الفضل.

لكن إيجاب العدل يقترن به الترهيب والتخويف في تركه، واستحباب الفضل يقترن به الترغيب والتشويق إلى فعله، فذاك فيه رهبة مع ما فيه من الرغبة، وهذا فيه رغبة بلا رهبة.

ولهذا قال المسيح عليه السلام: ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (117) إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٧، ١١٨].

ولهذا قيل: إن المسيح عليه السلام بُعِثَ لتكميل التوراة، فإن النوافل تكون بعد الفرائض[1].

وإلا فلو قيل: إن المسيح عيه السلام أوجب على المظلوم العفو عن الظالم - بمعنى أنه يستحق الوعيد والذم والعقاب إن لم يَعْفُ عنه - لزم من هذا أن يكون كل من انتصف من الظالم ظالمًا مستحقًا للذم والعقاب، وهذا ظلم ثانٍ للمظلوم الذى انتصف، فإن الظالم ظَلَمَه أولاً، فلما انتصف منه ظُلِمَ ظلمًا ثانيًا، فهو ظلم العادل[2] انتصف من ظالمه.

وما أحسن كلام الله حيث يقول: ﴿ فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ

(١) ب (٥/ ١٠٨ - ١٠٩).

(٢) كذا بالنسخة التى التزمناها، وفى نسخة المدنى: «لعادل»، وهو الأصح سياقًا.

الدُّنْيَا وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٣٦) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (٣٧) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ (٣٩) وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (٤٠) وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ (٤١) إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤٢) وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٣٦ - ٤٣].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦].

فهذا من أحسن الكلام وأعدله وأفضله، حيث شرع العدل فقال: «وجزاء سيئة سيئة مثلها» .

. . ثم ندب إلى الفضل فقال: « فمن عفا وأصلح فأجره على الله إنه لا يحب الظالمين».

. . ولما ندب إلى العفو ذكر أنه لا لَوْمَ على المنتصف لئلا يُظَنَّ أن العفو فرض فقال: «ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل».

. . ثم بين أن السبيل إنما يكون على الظالمين فقال: «إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون فى الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب أليم».

. . ثم لما رفع عنهم السبيل ندبهم مع ذلك إلى الصبر والعفو

فقال: «ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور».

فهذا أحسن شرع وأحكمه: يرغِّب فى الصبر والغفر والعفو والإصلاح بغاية الترغيب، ويذكر ما فيه من الفضائل والمحاسن وحميد العاقبة، ويرفع عن المنتصف ممن ظلمه الملام والعَذْل[1]، ويبين أنه لا حرج عليه ولا سبيل إذا انتصر بعد ما ظُلِم[2].

[٩] آمرة بكل معروف وناهية عن كل منكر:

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، ولهذا قال أبو هريرة: «كنتم خير الناس للناس: تأتون بهم فى الأقياد والسلاسل حتى تدخلوهم الجنة». فبين سبحانه أن هذه الأمة خير الأمم للناس: فهم أنفعهم لهم، وأعظمهم إحسانًا إليهم، لأنهم كمَّلوا أمر الناس بالمعروف ونهيهم عن المنكر من جهة الصفة والقَدْر[3]: حيث أمروا بكل معروف ونهوا عن كل منكر لكل أحد، وأقاموا ذلك بالجهاد فى سبيل الله بأنفسهم وأموالهم، وهذا كمال النفع للخلق.

وسائر الأمم لم يأمروا كل أحد بكل معروف، ولانَهَوا كل أحد عن

---

(١) العَذْل: الملامة، والاسم: العَذَل بالفتح.

(٢) ب (٥/ ١١٠ - ١١٣).

(٣) مراده بـ «الصفة» و«القدر» هو ما يطلق عليه «الكم» و«الكيف»، فالصفة هى الكيف والقدر هو الكم، وبيانه هنا أن هذه الأمة أحاطت بأنواع المعروف فكانت أعم من غيرها وأشمل، فهذا كمالُها من حيث القَدْر، وكذلك فإن أمة الإسلام أحسنت فى هذا الباب وبلغت غايته وهو الجهاد بالنفس والمال، وهذا كمالها من حيث الصفة.

كل منكر، ولا جاهدوا على ذلك، بل منهم من لم يجاهد، والذين جاهدوا كبنى إسرائيل فعامة جهادهم كان لدفع عدوهم عن أرضهم كما يُقاتَل الصائل الظالم، لا لدعوة المجاهَدين وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر(١).

[١٠] إجماعها حجة قاطعة:

.. ولهذا كان إجماع هذه الأمة حجة، لأن الله تعالى أخبر أنهم يأمرون بكل معروف وينهَون عن كل منكر، فلو اتفقوا على إباحة محرم أو إسقاط واجب أو تحريـم حلال أو إخبارٍ عن الله تعالى أو خلقه بباطل - لكانوا متصفين بالأمر بمنكر والنهى عن معروف من الكلم الطيب والعمل الصالح، بل الآية تقتضى أن مالم تأمر به الأمة فليس من المعروف، وما لم تنه عنه فليس من المنكر. وإذا كانت آمرة بكل معروف ناهية عن كل منكر فكيف يجوز أن تأمر كلها بمنكر أو تنهى كلها عن معروف؟، والله تعالى كما أخبر بأنهـا تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فقد أوجب ذلك على الكفاية منها بقولـه: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤](٢).

[١١] دينها محفوظ بعناية الله:

هذه الأمة حفظ الله لها ما أنزله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

---

(١) ع (٢٨/ ١٢٢ - ١٢٣).

(٢) ع (٢٨/ ١٢٥).

وهذا الوجه من الاستدلال على حجية الإجماع من أبلغ الوجوه دلالة وأدقها، ومع ذلك فلا أظن أحدًا ذكره غير شيخ الإسلام رحمه الله، والله أعلم.

الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ، فما فى تفسير القرآن أو نقل الحديث أو تفسيره من غلط فإن الله يقيم له من الأمة من يبينه، ويذكر الدليل على غلط الغالط وكذب الكاذب، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة، إذ كانوا آخر الأمم فلا نبى بعد نبيهم ولا كتاب بعد كتابهم.

وكانت الأمم قبلهم إذا بدَّلوا وغيَّروا بعث الله نبيًا لهم و[1]يأمرهم وينهاهم، ولم يكن بعد محمد ﷺ نبى وقد ضمن الله أنه يحفظ ما أنزله من الذكر وأن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، بل أقام الله لهذه الأمة فى كل عصر من يحفظ به دينه من أهل العلم والقرآن، وينفى به تحريف الغالين، وانتحال المضلين، وتأويل الجاهلين[2].

[١٢] تفضيلها بالعلوم والأعمال القلبية:

لا ريب أن أمة محمد أكمل عقولاً، وأعظم إيمانًا، وأتمُّ تصديقًا وجهادًا، ولهذا كانت علومهم وأعمالهم القلبية وإيمانهم أعظم، وكانت العبادات البدنية لغيرهم أعظم: قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ (٢٨٥) لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلانَا فَانصُرْنَا عَلَى

---

(١) الظاهر أن الواو زيادة من الناسخ أو الطابع كما يوضحه سياق الكلام.

(٢) ب (٣/ ٣٨ - ٣٩).

﴿الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٥ - ٢٨٦]، وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أن الله قال: «قد فعلت»[١].

[١٣] حل الطيبات لها:

قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٦، ١٥٧] فأخبر أنه يأمر بما هو معروف وينهي عما هو منكر، ويحل ما هو طيب ويحرم ما هو خبيث[٢].

والله لم يحرم على أمة محمد شيئًا من الطيبات، وإنما حرم ذلك على أهل الكتاب كما قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]□.

وأما المسلمون فلم يحرم عليهم إلا الخبائث: كالدم المسفوح[٣].

[١٤] اتباعها أمر الله:

كان عامة ما يفعله نبينا ﷺ والخالصون من أمته من الأدعية والعبادات وغيرها إنما هو بأمر من الله، بخلاف من يفعل مالم يؤمر به وإن كان حسنًا أو عفوًا، وهذا أحد الأسباب الموجبة لفضله وفضل أمته على من سواهم، وفضل الخالصين من أمته على المَشُوبين الذين شابوا ما جاء به بغيره، كالمنحرفين عن الصراط المستقيم[٤].

(١) ب (٥/ ٣٠٠).
والحديث سبق تخريجه (انظر ص ٥٨).
(٢) ع (١٧/ ١٧٧ - ١٧٨).
(٣) ع (١٩/ ٢٥).
(٤) ع (١٤/ ٩).

[١٥] استغناؤها عن المُحَدَّثين:

قال ﷺ: «إنه قد كان فى الأمم قبلكم مُحَدَّثون[١]، فإن يكن فى أمتى فعمر»[٢]. فلم يجزم بأن فى أمته مُحَدَّثا كما جزم أنه قد كان فى الأمم قبلنا، مع أن أمتنا أفضل الأمم وأكمل ممن كان قبلهم.

وذلك لأن أمتنا مستغنية عن المحدَّثين كما استغنَوْا عن نبى يأخذون عنه سوى محمد، وما علموه من أمور الأنبياء فبواسطة محمد، هو الذى بلَّغهم ما بلَّغهم من أمور الأنبياء ، ومالم يبلغهم إياه من أمور الأنبياء فلا حاجة لأمته به، ولهذا لم يجب عليهم معرفة ذلك حتى يميزوا بين صدقه وكذبه[٣].

وإذا كانت أمتنا مستغنية عن أن تأخذ من نبوة غير نبوة محمد فاستغناؤها عن المحدَّثين أولى، ومن كانوا قبلنا كانوا محتاجين إلى الأنبياء فكذلك ربما احتاجوا إلى المحدثين ☐ .

ومن وجد من هذه الأمة محتاجًا إلى شئٍ غير ما جاء به الرسول فلضعف معرفته واتباعه لما جاء به الرسول[٤].

---

(١) مُحَدَّثون: جمع مُحَدَّث، وهو: الملهم، وقيل: من يجرى الصواب على لسانه من غير قصد، وقيل: مكَلَّم، أى تكلمه الملائكة بغير نبوة، وفُسِّر بالتفرُّس (من الفراسة)، وقيل: محدثون يعنى مُفَهَّمون، وقيل: محدث أى يلقى فى رُوعه (الفتح/ ٧/ ٥٠ باختصار).

(٢) رواه البخارى [٣٤٦٩، ٣٦٨٩] عن أبى هريرة رضى الله عنه، ومسلم [٢٣٩٨] عن عائشة رضى الله عنها.

(٣) ص (١/ ٢٥٩).

(٤) ص (٢/ ٢٦٠).

[١٦] علماؤها خيارها:

كلما كان الإنسان أعظم رغبة فى العلم والعبادة، وأقدر على ذلك من غيره بحيث تكون قوته على ذلك أقوى، ورغبته وإرادته فى ذلك أتم - كان ما يحصل له إن سلمه الله من الشيطان أعظم، وكان ما يفتتن به إن تمكن منه الشيطان أعظم، ولهذا قال الشعبى: «كل أمة علماؤها شرارها، إلا المسلمين فإن علماؤهم خيارهم».□

وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالُّون وإنما يضلهم علماؤهم، فعلماؤهم شرارهم، والمسلمون على هدى وإنما يتبين الهدى بعلمائهم، فعلماؤهم خيارهم[1].

[١٧] أمـــة أميـــة:

قال أحمد : حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان وإسحاق - يعنى الأزرق- أنبأنا سفيان عن الأسـود بن قيس، عن سعيد بن عمر، عن ابن عمر، عـن النبـى ﷺ قـال: «إنـا أمـة أميـة لا نكتـب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»[2] يعنى ذكر تسعًا وعشرين، قال إسحاق: وطبـق بيديـه ثلاث مـرات وخنـس إبهامـه فى الثالثة. أخرجه البخارى عن آدم عن شعبة ولفظـه: «إنـا أمة أميـة لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا وهكذا»[3]. يعنى مرة تسعة وعشرين

(١) ع (٧/ ٢٨٤).

(٢) ورد الحديث فى المسند بهذا الإسناد [٢/ ٥٢]، كما ورد بإسناد آخر قبل ذلك بقليل [٢/ ٤٣].

(٣) البخارى [١٩١٣] من حديث بن عمر رضى الله عنهما، والحديث أخرجه مسلم أيضًا [٢/ ٧٦١ حديث ١٠٨٠]. =

ومرة ثلاثين[1].

وقوله: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسِب» هو خبر تضمن نهيًا، فإنه أخبر أن الأمة التى اتبعته هى الأمة الوسط، أمية لا تكتب ولا تحسِب، فمن كتب أو حَسَب لم يكن من هذه الأمة فى هذا الحكم، بل يكون قد اتبع غير سبيل المؤمنين الذين هم هذه الأمة، فيكون قد فعل ما ليس من دينها، والخروج عنها محرم منهى عنه، فيكون الكتاب والحساب المذكوران مُحَرَّمَيْن منهيًا عنهما[2].

وقد قدمنا فيما تقدم أن النفى وإن كان على إطلاقه يكون عامًا، فإذا كان فى سياق الكلام ما يبين المقصود علم به المقصود أخاص هو أم عام، فلما قرن ذلك بقوله: «الشهر ثلاثون» و «الشهر تسعة وعشرون» بين أن المراد به: أنا لا نحتاج فى أمر الهلال إلى كتاب ولا حساب، إذ هو تارة كذلك، وتارة كذلك، والفارق بينهما هو الرؤية فقط، ليس بينهما فرق آخر من كتاب ولا حساب كما سنبينه، فإن أرباب الكتاب والحساب لا يقدرون على أن يضبطوا الرؤية بضبط مستمر، وإنما يقربوا[3] ذلك، فيصيبون تارة، ويخطئون أخرى.

وظهر بذلك أن الأمية المذكورة هنا صفة مدح وكمال[4].

= وفي البخارى: «هكذا وهكذا» مرتين فقط.

(١) ع (٢٥/ ١٤٧).

(٢) ع (٢٥/ ١٦٤ - ١٦٥).

(٣) الصواب فى اللغة: «يقربون» لأن الفعل مرفوع بثبوت النون، فلعله تحريف.

(٤) ع (٢٥/ ١٧٣ - ١٧٤).

[١٨] آخر الأمم خلقا وأول الأمم بعثا:

والمسلمون هم آخر الأمم خلقًا وأول الأمم بعثًا، كما قال ﷺ فى الحديث الصحيح «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأُوتِيناه من بعدهم، فهذا يومهم الذى اختلفوا فيه - يعنى يوم الجمعة - فهدانا الله له، الناس لنا تبع فيه، غدًا لليهود وبعد غد للنصارى»[١].

[١٩] أمة الحمادين:

قالوا[٢]: وقال يوحنا الإنجيلى: قال يسوع المسيح فى الفصل الخامس عشر من إنجيله: «إن الفارقليط رُوح الحق الذى يرسله أبى هو يعلمكم كل شئ»[٣].

قلت: وهذا اللفظ - لفظ الفارقليط - فى لغتهم ذكروا فيه أقوالاً: قيل: إنه الحّماد، وقيل: إنه الحامد، وقيل: إنه المعز وقيل: إنه الحمد، ورجح هذا طائفة[٤].

وقيل: معناه المخلص، ويحتجون بأنها كلمة سريانية ومعناها: المخلص[٥].

---

(١) ع (١١/ ١٦٢).

والحديث رواه البخارى (٨٧٦)، ومسلم [٨٥٥] من حديث أبى هريرة رضى الله عنه.

(٢) أي علماء المسلمين المستخرجون لهذه البشارة، حيث ورد كلامه هذا فى سياق فصل كبير فى ذكر بشارات الكتب السابقة بنبوة محمد ﷺ.

(٣) ب (٥/ ٢٨٤).

(٤) ب (٥/ ٢٨٧).

(٥) ب (٥/ ٢٨٨).

ومعنى الفارقليط إن كان هو الحامد أو الحماد أو الحمد أو المعز - فهذا الوصف ظاهر فى محمد ﷺ، فإنه وأمته الحمّادون الذين يحمدون الله على كل حال، وهو صاحب لواء الحمد، والحمد مفتاح خطبته ومفتاح صلاته[1].

قالوا: وقال حبقوق - وسمى محمدًا رسولَ الله ﷺ صريحًا مرتين فى نبوته -: «إن الله جاء من التيمن والقدوس من جبل فاران، لقد أضاءت السماء من بهاء محمد، وامتلأت الأرض من حمده..»[2].

و□ امتلاء الأرض من حمده وحمد أمته فى صلواتهم□ أمر ظاهر، فإن أمته هم الحمادون: لابد لهم من حمد الله فى كل صلاة وخطبة، ولابد لكل مُصَلٍّ فى كل ركعة من أن يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ..﴾ [الفاتحة ١- ٣][3] فهم يفتحون[4] القيام فى الصلاة بالتحميد ويختمونها بالتحميد، وإذا رفعوا رؤسهم من الركوع يقول إمامهم: سمع الله لمن حمده، ويقولون جميعًا: ربنا ولك الحمد، ويختمون صلاتهم بتحميدٍ يجعل التحيات له والصلوات والطيبات، وأنواع تحميدهم لله مما يطول وصفه[5].

(١) ب (٥/ ٣٠٢).
(٢) ب (٥/ ٢٦٧).
(٣) ب (٥/ ٢٧٠).

وقد سقطت الآية الثانية فى الطبعة التي اعتمدناها، فى حين أن المعلق فى الهامش عزاها إلى الفاتحة، الآيات: ١- ٣ بما يفيد أن فى الأصل المخطوط لا يوجد سقط، وبهذا يترجح أن هذا خطأ طباعى وليس من النسخة المخطوطة وإلا لنص عليه المحقق، والله أعلم.

(٤) وفي طبعة المدني: «يفتتحون» بتائين وهو الأقرب، ولم يشر المحقق إلى هذا الاختلاف.

(٥) ب (٥/ ٢٧١).

[٢٠] أئمتها معروفة فضائلهم:

يوجد عند علماء المسلمين من أخبار أهل العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من مشايخ العلم والدين والعدل من ولاة الأمور - ما يوجب معرفة ذلك الشخص، والثناء عليه، والدعاء له، وأن يكون له لسان صدق، وما ينتفع به: إما كلام له ينتفع به، وإما عمل صالح يقتدى به فيه، فإن العلماء ورثة الأنبياء، والأنبياء - صلوات الله عليهم - يُقْصد الانتفاع بما قالوه وأخبروا به وأمروا به والاقتداء بهم فيما فعلوه صلوات الله عليهم أجمعين.

وأما أهل الضلال - كالنصارى وأهل البدع - فهم مع غُلُوِّهم وتعظيمهم لقبورهم وتماثيلهم والاستشفاع بهم لا تجد عندهم من أخبارهم ما يعرف صدقه من كذبه، بل قد التبس هذا بهذا، ولا يكاد أحد من علمائهم يميز فيما هم عليه من الدين بين ما جاء عن المسيح وما جاء عن غيره: إما من الأنبياء، وإما من شيوخهم، بل قد لبسوا الحق بالباطل[1].

[٢١] ومن خصائص الأمة المحمدية: الأذان:

شعار الدين الحنيف الأذان المتضمن للإعلان بذكر الله الذى به تفتح أبواب السماء، وتهرب الشياطين، وتنزل الرحمة[2].

[٢٢] .. والوضوء:

من خصائص أمة محمد ﷺ الوضوء كما جاءت الأحاديث

---

(١) ع (٢٧/ ٢٨٥).

(٢) ق (١/ ٣١٨).

الصحيحة «أنهم يبعثون يوم القيام غُرًّا مُحَجَّلِين[1] من آثار الوضوء، وأن الرسول يعرفهم بهذه السيماء» [2]، فدل على أنه لا يشركهم فيها غيرهم. والحديث الذى رواه ابن ماجة وغيره أنه توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثًا ثلاثًا، وقال: «هذا وضوئى، ووضوء الأنبياء قبلى»[3] - حديث ضعيف عند أهل العلم بالحديث لا يجوز الاحتجاج بمثله، وليس عند أهل الكتاب خبر عن أحد من الأنبياء أنه كان يتوضأ وضوء المسلمين[4] بخلاف الاغتسال

---

(١) «الغُرّ»: جمع أَغَرّ، أى: ذو غُرَّة، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون فى جبهة الفرس، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر، والمراد هنا: النور الكائن فى وجوه أمة محمد ﷺ و«المحجّلون»: من التحجيل، وهو بياض يكون فى ثلاث قوائم من قوائم الفرس، وأصله من الحِجْل وهو الخلخال، والمراد به هنا أيضًا النور (انظر الفتح ١/ ٢٣٦).

(٢) وذلك ما رواه البخارى [١٣٦، ٥٩٥٣]، ومسلم [٢٤٦ - ٢٥٠] عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعًا، عدا الحديث رقم (٢٤٨) عند مسلم فهو من حديث حذيفة رضى الله عنه.

(٣) رواه ابن ماجه [٤٢٠] من حديث أبى بن كعب رضى الله عنه، والدارقطنى [١/ ٧٩ -٨١] عن عبد الله بن عمر وأبىّ رضى الله عنهم.

وقد ضعفه شيخ الإسلام كما هو هنا، كما ضعفه الحافظ ابن حجر [الفتح ١/ ٢٣٦].

(٤) استدرك الحافظ على من قال بأن الوضوء من خصائص أمة محمد ﷺ بما جاء فى البخارى من أن سارة رضى الله عنها لما همَّ الملك بالدنوّ منها قامت تتوضأ وتصلى، وبقصة جريج الراهب أيضًا أنه قام فتوضأ وصلى ثم كلم الغلام، وذهب إلى أن الذى من خصائص هذه الأمة ليس الوضوء نفسه وإنما هو الغرة والتحجيل فيما يظهر، وإن كان يحتمل أن يكون الوضوء من خصائص الأنبياء دون أممهم إلا هذه الأمة. (انظر كلامه في الفتح ١/ ٢٣٦).

قلت: كيف يصح هذا الاحتمال مع كون سارة لا يصح أن تكون نبية، كما لم يكن =

مـن الجنابة فإنه كان مشروعًا[1].

[٢٣] .. والتيمم:

أهل الكتـاب لم يكن لهم تيـمم إذا عَدِمـوا الماء، وهذه الأمـة مما فُضِّلت به التيمم مع الجنابة والحدث الأصغر[2].

[٢٤] ..والحج:

المقصـود من الحج: عبـادة الله وحـده فى البقـاع التى أمر بعـبادته فيهـا، ولهذا كان الحـج شعـار الحنـيفية حتى قـال طائفة من السلف: حنفـاء الله: أى حجـاجـًا، فـإن اليـهـود والنصـارى لا يحجـون البيت.

قال طائفة من السلف: لما أنزل الله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيـنًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عـمـران: ٨٥] قالت اليهـود والنصارى: نحن مسلمون، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ فقالوا: ألا نحج؟، فـقال تعالى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران : ٩٧][3].

= جريج الراهب نبيًا؟!، وبهذا يدفع هذا الاحتمال الأخير لأنه يناقض استدلاله بهاتين القصتين، ولعل وجـه الجمع أن يقال بأن الوضوء الذى هو من خصائص أمـتنا صفته مباينة لصفة الوضوء الذى عند غيرها من الأمم، فـيكون اختصاص أمتنا بصفة الوضوء لا بأصل الوضوء، ولعل مما يرجح ذلك أن الغرة والتحجيل من آثار وضوء المسلمين، فلو كان وضوء غـيرهم على صفة وضـوء المسلمين لترك فيـهـم نفس الأثر وهو الغرة والتحجيل والله أعلم.

(١) ع (٢٣/ ١٦٧ - ١٦٨).

(٢) ع (٢٣/ ١٦٨).

(٣) ق (٢/ ٨٤٠).

[٢٥] .. وحِلّ القرابين:

كـان من كـان قبلـنا لا يأكلون القُرْبان، بل تأتى نار من السـمـاء فتأكله، ولهذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِى قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٨٣]. وكذلك كانوا إذا غنموا غنيمـة جمعوها ثـم جاءت النار فأكلتهـا، ليكون قتالهم مـحضًا لله لا للمغنم، ويكون ذبحهم عبادة محضة لله لا لأجل أكلهم.

وأمة محمد ﷺ وسَّع الله عليـهم لكمال يقينهم وإخلاصهم، وأنهم يقاتلون لله ولو أكلوا المغنم، ويذبحون لله ولو أكلوا القربان[1].

[٢٦] .. وكفارة اليمين:

قال تعالى: ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴾ [التحريم: ٢] وهو ما ذكره فى سورة المائدة[2]. □

فقد بيـن الله لهم أن الله جـعل لمن حَرَّم الحـلال من هـذه الأمـة مخرجًا، وأن اليـمين المتضمنة تحـريمه للحلال له منها مـخرج بالكفارة التى شرعها الله.

ليسوا كـالذين من قبلهم: الذين كانوا إذا حَرَّموا شـيئًا حُرِّم عليهم ولم يكن لهم أن يكفِّروا، قال تعالى: ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِى إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ ﴾ [آل عمران: ٩٣].

ولذلك قد قـيل: إنهم كـانوا إذا حلفوا على شئ لَزِمـهم ولم يكن

---

(١) ع (١٧/ ٤٨٤).

(٢) وذلك ما جاء فى الآية ٨٩ من السورة.

لهم أن يكفِّروا، ولهذا قالت عائشة: كان أبو بكر الصديق لا يحنَث فى اليمين حتى أنزل الله كفارة اليمن، ولهذا أمر الله أيوب بما يحلل يمينه لأنه لم يكن لهم كفارة[1].

[٢٧] .. والوَطْءُ بملك اليمين:

إن الله تعالى □ أباح لعباده المؤمنين الوَطْء بالنكاح والوَطْء بِملك اليمين. واليهود والنصارى لا يطئون إلا بالنكاح، لا يطئون بملك اليمين.

وأصل ابتداء الرِّقّ إنما يقع من السَّبى، والغنائم لم تحل إلا لأمة محمد ﷺ[2].

[٢٨] .. ويوم الجمعة:

اختلفت اليهود والنصارى فى اليوم الذى يكون فيه الاجتماع، فاليوم الذى أمروا به يوم الجمعة، فعدلت عنه الطائفتان: فهذه أخذت السبت، وهذه أخذت الأحد.

وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بَيْد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأُوتِناه من بعدهم، فهذا اليوم الذى اختلفوا فيه فهدانا الله له، الناس لنا فيه تبع، اليوم لنا، وغداً لليهود، وبعد غد للنصارى»[3].

---

(١) ع (٣٥/ ٣٢٩ - ٣٣٠).

(٢) ع (٣٢/ ٨٩).

(٣) م (٥/٢٥٨ - ٢٥٩).

والحديث سبق تخريجه (انظر ص ٩٩).

[٢٩] .. والتحدث بالعربية:

اللسان العربى شعار الإسلام وأهله، واللغات من أعظم شعائر الأمم التى بها يتميزون.

ولهذا كان كثير من الفقهاء - أو أكثرهم - يكرهون فى الأدعية التى فى الصلاة والذكر أن يُدْعى الله أو يُذْكر بغير العربية[١].

[٣٠] .. والإسناد:

علم الإسناد والرواية مما خَصَّ الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلَّمًا إلى الدِّراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يَأْثُرون[٢] به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة: أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمُعْوَجّ والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثُرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالى من العاطل[٣].

وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة: فإن أهل العلم منهم والدين، هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من

---

(١) ق (١/ ٤٦٢).

(٢) أَثَرَ الشئَ يَأْثُرُه أَثْرًا وأَثَارَةً وأُثْرَةً: تبع أثره، وأَثَرَ الحديث (بالتصريف نفسه): نَقَلَه (المعجم الوسيط: مادة أثر).

(٣) (الحالى): ما تزيَّن بالحُلِىّ، وهو الزينة من المصوغات المعدنية وغيرها، يقال: امرأة حال وحالية أى متزينة، و(العاطل) ضد الحالى، وهو من خلا من الزينة، يقال: امرأة عاطل وعاطلة(المعجم الوسيط: مادة حلى ، عطل).

المَيْن[1]، كمـا يظهر الصبح لذى عـينين، عصمـهم الله أن يُجْمِعوا على خطأ فى دين الله معقول أو منقول، وأَمَرَهم إذا تنازعوا فى شئ أن يردوه إلى الله والرسول[2].

[...] مجموع خصال:

قال داود فى الزبور فى قوله: «سبحوا الله تسـبيحًا جديدًا، وليفرح بالخالق من اصطفى الله له أمـته وأعطاه النصر، وسدد الصـالحين منهم بالكرامة، يسـحبونه على مضاجـعهم، ويكبرون الله بأصوات مـرتفعة، بأيديهم سيوف ذات شَفْرتين[3]، لينتقم بهم من الأمم الذين لا يعبدونه».

وهذه الصفات إنما تنطبق على صفات مـحمد ﷺ وأمته: فهم الذين يكبرون الله بأصوات مرتفعة فى أذانهم للصلوات الخمس وعلى الأماكن العالية[4]، وهـم يكبرون الله بأصـوات عالية مرتفـعة فى أعيادهم: عـيد الفطر، وعـيد النحر: فى الصـلاة والخطبة، وفى ذهابهـم إلى الصلاة، وفى أيام«مِنَى» الحجاجُ وسـائر أهل الأمصار يكبرون عـقيب الصلوات، فإمام الصلاة يُسَنُّ له الجهر بالتكبير[5].

وكـذلك قولـه: «بأيديهم سـيوف ذات شَفْرتين»: وهى الـسيـوف العربية التى بها فتح الصحابة وأتباعهم البلاد.

وقولـه: «يسبـحون على مـضاجـعهم»: بيـان لنعت المؤمنين الذين

---

(1) المَيْن: الكذب.

(2) ع (1/ 9).

(3) الشفرة: ما عُرِّض وحُدِّدَ من الحديد: كـحدِّ السيف والسكين وإزميل الإسكاف (المعجم الوسيط: مادة شفر) فقوله: ذات شفرتين أى: ذات حدَّين.

(4) ب (5/ 226 - 227).

(5) ب (5/ 229 - 230).

يذكرون الله قيامًا وقعودًا وعلى جنوبهم، ويصلى أحدُهم قائمًا ، فإن لم يستطع فقاعدًا، فإن لم بستطع فعلى جَنْب، فلا يتركون ذكر الله فى حال، بل يذكرونه حتى فى هذه الحال، ويُصَلُّون فى البيوت على المضاجع، بخلاف أهل الكتاب[1].

[...] حديث جامع:

ثبت فى الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «فُضِّلنا على الأنبياء بخمس: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لى الأرض مسجدًا وطهورًا، وأُحِلَّتْ لى الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلنا، وكان النبى يُبعث إلى قومه خاصَّةً وبُعِثت إلى الناس عامة، وأُعْطِيتُ الشفاعة»[2].

خاتمة

الشئ إذا كان صفة للأمة لأنه أصلح من غيره، ولأن غيره فيه مفسدة- كان ذلك مما يجب مراعاته، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره، لوجهين: لما فيه من المفسدة، ولأن صفة الكمال التى للأمة يجب حفظها عليها، فإن كل ما شرع للأمة جميعًا صار من دينها، وحفظ مجموع الدين واجب على الأمة، فرض عين أو فرض كفاية. ولهذا

(١) ب (٥/ ٢٣٣ - ٢٣٤).

(٢) ع (٣٢/ ٨٩ - ٩٠).

وردت هذه الخصال مفرقة على أكثر من حديث فى الصحيح وغيره: فمن ذلك ما رواه البخارى [٣٣٥، ٤٣٨] عن جابر رضى الله عنه بلفظ: «أعطِيتُ خمسًا لم يُعْطَهُنّ نبى قبلى..» وفيه أربع خصال مما ورد هنا، وجاء فيه «نصرت بالرعب مسيرة شهر» بدلاً من قوله هنا: «جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة».

وأما هذه الخصلة الخامسة فقد أخرجها مسلم [٥٢٢] من حديث حذيفة رضى الله عنه.

وجب على مجموع الأمـة حفظ جميع الكتاب، وجمـيع السنن المتعلقة بالمستحبـات والرغائب، وإن لم يجب ذلك على آحادها، ولهذا أُوجِبَ على الأمة من تحصيل المستحبات العامة مالا يجب على الأفراد[1].



(١) قلت: وإذا كـان الحـفـاظ على جملـة الصـفات واجـبًا على الصورة التى بـيَّنها رحمه الله هنا فيكون الحفاظ على ما هو من خـصائص الأمة ومميزاتها التى فضلت بها على غيرها أعظم وجوبًا وأشد لزومًا.

الفصل الثالث

الفرقة الوسط
أهل السنة والجماعة
المقصد الأول
وسطية أهل السنة بين الفرق

«أهل السنة» وسط فى النِحَل كما أن ملة الإسلام وسط فى المِلَل:[1]

* **فهم فى باب «أسماء الله وصفاته» وسط بين:**

/ أهل التعطيل الذين يلحدون فى أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نَعَتَ الله به نفسه، حتى يشبهوه بالعَدَم والمَوَات.

/ وبين أهل التمثيل الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات.

/ فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف وتمثيل.

* **وهم فى باب «خلقه وأمره» وسط بين:**

/ المكذبين بقدرة الله الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شئ.

---

(١) ع (٣/ ٣٧٠).

/ وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطلون الأمر والنهى والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

/ فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شئ قدير: فيقدر أن يهدى العباد ويقلّب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون فى ملكه مالا يريد، ولا يعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شئ من الأعيان والصفات والحركات. ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل، وأنه مختار، ولا يسمونه مجبوراً، إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره.

وهذا ليس له نظير، فإن الله ليس كمثله شئ لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله[1].

---

(١) فى هذه العبارة الأخيرة - على وجازتها - أكمل بيان وأشفى هدىً للمسألة القدرية التى حار فى فهمها أكثر الخلق إلا أهل الصراط المستقيم، وذلك أن معنى أن الله تعالى ليس كمثله شئ فى أفعاله (وهى أقداره وأقضيته) أنه سبحانه متفرد فى فعله بما لا يماثله فيه أحد من الخلق ، أى أن أفعاله تأتى على غير المعهود من المخلوق.

فإذا كنا نعهد من المخلوق أنه يستحيل عليه أن يصنع فعل غيره ويؤثر فيه تأثيراً تامًا ثم يكون هذا الغير مؤثراً فى أفعال نفسه تمامًا، مريدًا لها غير مجبور عليها، بل ومسؤولاً عنها ومؤاخذاً بها - نعم لا نعقل هذا بين مخلوقَيْن، وأما بين خالق ومخلوق فلما كان الخالق ليس له نظير فى أفعاله فهو قادر على فعل هذا دون ظلم لأحد، فيكون الله هو الخالق لفعل الإنسان، والإنسان - باختيار تام منه - هو الفاعل لفعل نفسه.

فإذا قيل: هذا لا يتصور عقلاً ولا عادة، بل هذا مستحيل عقلاً وعادة، فالجواب: نعم، هذا بقياس عقل الإنسان وعادة الإنسان، وأما فعل الرحمن فلا يدرك كنهه أحد=

* وهم فى «باب الأسماء والأحكام والوعد الوعيد» وسط بين:

/ «الوعيدية» الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلَّدين فى النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبى ﷺ.

/ وبين «المُرْجِئَة» الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية.

/ فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذى يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون فى النار بل يخرج منها من كان فى قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبى ﷺ ادَّخر شفاعته لأهل لكبائر من أمته.

* وهم أيضًا فى «أصحاب رسول الله» ﷺ ورضى عنهم وسط بين:

/ «الغالية» الذين يغالون فى على رضى الله عنه، فيفضلونه على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا ، وكفَّروا الأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيًا أو إلهًا.

= ولا يأتى على مثال أفعال الإنسان حتى يدركها عقله أو تشبهها عادته وإلا لقلنا أن هذا غير مقدور لله تعالى، كيف وهو على كل شئ قدير دون إستثناء؟!

واعتقادنا أن فعل الخالق لا مثيل له هو كاعتقادنا أن ذاته لا مثيل لها وصفاته لا نظير لها: ذات لا كالذوات، وصفات لا كالصفات، وفعل لا كالأفعال. ﴿ليس كمثله شئ وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١].

/وبين «الجافية» الذين يعتقدون كفره وكفر عثمان رضى الله عنهما، ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما، ويستحبون سب على وعثمان ونحوهما، ويقدحون فى خلافة على رضى الله عنه وإمامته.

* **وكذلك فى سائر «أبواب السنة» هم وسط،** لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان[1].

---

(١) ع (٣/ ٣٧٣ - ٣٧٥).

المقصد الثانى
خصائص الفرقة الوسط
وبيان فضلها على الفرق الأخرى (*)

[١] خير فرقة:

السنة فى الإسلام كالإسلام فى الملل، كما[١] أنه يوجد فى المنتسبين إلى الإسلام ما يوجد فى غيرهم، وإن كان كل خير فى غير المسلمين فهو فى المسلمين أكثر وكل شر فى المسلمين فهو فى غيرهم أكثر - فكذلك المنتسبة إلى السنة قد يوجد فيهم ما يوجد فى غيرهم، وإن كان كل خير فى غير أهل السنة فهو فيهم أكثر وكل شر فيهم فهو فى غيرهم أكثر[٢].

[٢] فرقة وسط:

أهل السنة □ وسط فى النحل كما أن ملة الإسلام وسط فى الملل[٣]:

فهم وسط فى «باب صفات الله» بين أهل التعطيل وأهل التمثيل[٤].

وفى «باب القدر» بين أهل التكذيب به وأهل الاحتجاج به.

(*) سبق الكلام عن الفرقيتن المنحرفتين عن الوسط (وهم المتكلمون والصوفية) فى آخر القاعدة السابقة.

(١) كذا بالأصل المطبوع، ولعل أصلها «فكما» وسقطت الفاء نسخًا أو طباعة، إذ لا يستقيم الكلام إلا بها، والله أعلم.

(٢) ع (١٢/ ٤٥٥ - ٤٥٦).

(٣) ع (٣/ ٣٧٠).

(٤) م (٣/ ٤٦٨).

وفى «باب الأسماء والأحكام» بين الوعيدية والمرجئة.

وفى «باب الصحابة» بين الغلاة والجفاة، فلا يغلون فى عليٍّ غلو الرافضة، ولا يكفِّرونه تكفير الخوارج، ولا يكفِّرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفِّرهم الروافض، ولا يكفرون عثمان وعليًا كما يُكفرهما الخوارج[1].

وهم أقرب إلى كل طائفة من كل طائفة إلى ضدها[2].

[٣] فرقة قِسْط:

وأهل السنة يستعملون مع أهل الأهواء العدل والإنصاف، ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرام مطلقًا كما تقدم، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض.

وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا مالا ينصف بعضنا بعضًا، وهذا لأن الأصل الذى اشتركوا فيه أصل فاسد مبنى على جهل وظلم، وهم مشتركون فى ظلم سائر المسلمين، فصاروا بمنزلة قُطَّاع الطريق المشتركين فى ظلم الناس، ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض[3].

---

(١) م (٣/ ٤٦٩).

وهذا إجمال لما تضمنه المقصد الأول من هذا الفصل.

(٢) م (٣/ ٤٦٨).

وهذا متصور عقلاً وعادة، لأن كل طرفين متقابلين إذا وصَّلنا بينهما بخط مستقيم كان القائم فى وسط هذا الخط أقرب إلى كل طرف من كل طرف إلى الآخر، وكذلك أهل السنة بين الفرق المتضادة.

(٣) م (٥/ ١٥٧ - ١٥٨).

[٤] أعلم الناس بالحق وأرحمهم بالخلق:

وأهل السنة والعلم والإيمان يعرفون الحق ويتبعون سنة الرسول، ويرحمون الخلق ويعدلون فيهم، ويعذرون من اجتهد فى معرفة الحق فعجز عن معرفته، وإنما يذمون من ذمه الله ورسوله: وهو المفرِّط فى طلب الحق لتركه الواجب، والمعتدى المتبع لهواه بلا علم لفعله المحرم، فيذمون من ترك الواجب أو فعل المحرم ولا يعاقبونه إلا بعد إقامة الحجة عليه[١].

فهم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس.

وأهل السنة نقاوة المسلمين فهم خير الناس للناس[٢].

[٥] لا يجتمعون على ضلالة:

أهل السنة لم يتفقوا قط على خطأ[٣]، ولا يمكن أن يعمهم معنى مذموم فى الكتاب والسنة بحال كما يعم الرافضة. نعم يوجد فى بعضهم ما هو مذموم، ولكن هذا لا يلزم منه ذمهم، كما أن المسلمين إذا كان فيهم من هو مذموم لذنب ركبه لم يستلزم ذلك ذم الإسلام وأهله القائمين بواجباته[٤].

[٦] مذهبهم أصل قديم:

ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله

---

(١) ع (٢٧/ ٢٣٨).
(٢) م (٥/ ١٥٨).
(٣) م (٣/ ٩٨).
(٤) م (٢/ ٦٠٩).

أبا حنيفة ومـالكًا والشافعى وأحمد، فإنه مـذهب الصحابة الذين تلقَّوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعًا عند أهل السنة والجماعة(١).

وإذا قُدِّر أن فى الحنبليـة - أو غيـرهم من طوائف أهل السنة - من قال أقوالاً باطلة لم يبطل مذهب أهـل السنة والجماعة ببطلان ذلك، بل يُرَدّ على من قال ذلك الباطل، وتُنصر السنة بالدلائل(٢).

[٧] يتحرّون الحق:

علماء المسلمين يمـيزون فى المنقولات(٣) بين الصدق والكذب: فـيردون الكذب وإن كان فيه من فضائل نبيهم وأعـلامه وفضائل أصحابه وأمته ما هو عظيم، ويقبلون الصدق وإن كان فيه شُبهة وإشكال(٤)، وقد يحتج به المنازعون لهم.

وكان عبد الرحمن بن مهـدى يقول: «أهل العلم يكتبون مالهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»(٥).

[٨] صادقون فى القول ومصدّقون للحق:

قال تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ (٣٢) وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمـر: ٣٢. ٣٣] الآية، فقـد ذمّ الله سبحـانه وتعالى الكاذب

---

(١) م (٢/ ٦٠١).　　(٢) م (٦٠٦ - ٦٠٧).

(٣) فى الطبعة التى التـزمناها: «يميزون المنقولات» وطبعـة المدنى أوفق سياقًا ولذا أثبتناها.

(٤) فى الطبعة التى التزمناها «فيه شبهة أشكال» وعبارة المدنى أدق ولذا أثبتناها.

(٥) ب (٦/ ٣٤٣).

على الله والمكذِّب بالصدق، وهذا ذم عام[1].

وإذا تأملت هذا تبين لك أن كثيراً من الشر - أو أكثره - يقع من أحد هذين، فتجد إحدى الطائفتين أو الرجلين من الناس لا يكذب فيما يخبر به من العلم، لكن لا يقبل ما تأتى به الطائفة الأخرى، فربما جمع بين الكذب على الله والتكذيب بالصدق[2].

والرافضة أعظم أهل البدع دخولاً فى هذا الوصف المذموم، فإنهم أعظم الطوائف افتراءً للكذب على الله، وأعظمهم تكذيباً بالصدق لَمَّا جاءهم، وأبعد الطوائف عن المجئ بالصدق والتصديق به.

وأهل السنة المحضة أَوْلى الطوائف بهذا: فإنهم يَصْدُقون ويُصَدِّقون بالحق فى كل ما جاء به، ليس لهم هوى إلا مع الحق.

والله تعالى مدح الصادق فيما يجئ به، والمصدِّق بهذا الحق، فهذا مدح للنبى ﷺ ولكل من آمن به وبما جاء به. وهو سبحانه لم يقل: والذى جاء بالصدق والذى صدَّق به، فلم يجعلهما صنفين، بل جعلهما صنفًا واحدًا لأن المراد مدح النوع الذى يجئ بالصدق ويصدِّق بالصدق، فهو ممدوح على اجتماع الوصفين، على أن لا يكون من شأنه إلا أن يجئ بالصدق، ومن شأنه أن يصدِّق بالصدق[3].

[٩] أئمتهم خيارهم:

قال الشعبى: «كل أمة علماؤهم شرارها إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم».

---

(١) م (٧/ ١٩٠).

(٢) م (٧/ ١٩٣).

(٣) م (٧/ ١٩٠).

وأهل السنة فى الإسلام كأهل الإسلام فى الملل □ فأئمتم خيار الأمة، وأئمة أهل البدع أضرُّ على الأمة من أهل الذنوب، ولهذا أمر النبى ﷺ بقتل الخوارج ونهى عن قتال الولاة الظلمة، فأولئك لهم نَهْمة[1] فى العلم والعبادة، فصار يعرض لهم من الوساوس التى تضلهم - وهم يظنونها هدىً فيطيعونها - ما لا يعرض لغيرهم، ومن سلم من ذلك منهم كان من أئمة المتقين مصابيح الهدى وينابيع العلم[2].

[١٠] أصولهم موروثة وليست مُنْتَحَلَة:

أئمة السنة ليسوا مثل أئمة البدعة، فإن أئمة السنة تُضاف السنة إليهم لأنهم مظاهر بهم ظهرت، وأئمة البدعة تضاف إليهم لأنهم مصادر عنهم صدرت[3]. ولهذا كان جُمَل الاعتقاد الذى يذكره أهل المقالات عن أهل السنة والجماعة هو قول أحمد وأمثاله من أئمة السنة[4].

[١١] معتدلون فى الحكم على الناس:

من أصول أهل السنة التى فارقوا بها الخوارج أن: **الشخص الواحد**

---

(١) النهمة: بلوغ الهمة فى الشئ، وقد نُهِمَ بكذا نَهْمةً فهو منهوم: أى مُولَعٌ به (مختار الصحاح: مادة نهم).

(٢) ع (٧/ ٢٨٤ - ٢٨٥).

(٣) الفرق بينهما أن أئمة السنة لم يأتوا بالسنة من عند أنفسهم، لأنها حق قديم موروث عن النبى ﷺ وصحابته، وإنما هم مظاهر ظهرت بهم السنة، فكان نسبة العقيدة والسنة إليهم هى من هذا الوجه فى نحو قولنا: عقيدة الإمام أحمد، وعقيدة الإمام مالك، ونحو ذلك، وإنما هى عقيدة النبى ﷺ وصحابته أظهرها وشهرها أحمد ومالك وغيرهما من أهل السنة، وأما نسبة البدعة إلى أئمة البدع فمن باب أنها صدرت عنهم وأنهم هم الذين ابتدعوها وأنشأوها.

(٤) د (٥/ ٥-٦).

تجتمع فيه حسنات وسيئات، فيُثاب على حسناته ويُعاقَب علىٰ سيئاته، ويُحْمَد على حسناته ويُذَمّ على سيئاته. وأنه من وجه مَرضِيٌّ محبوب، ومن وجه بغيض مسخوط، فلهذا كان لأهل الأحداث هذا الحكم[1].

ومذهب أهل السنة والجماعة: أنهم لا يكفرن[2] أهل القبلة بمجرد الذنوب، ولا بمجرد التأويل، بل الشخص الواحد إذا كانت له حسنات وسيئات فأمره إلى الله[3].

[١٢] قد خصهم الله بالإسناد:

الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو فى الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقل الناس عناية، إذ كانوا لا يصدّقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدى: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[4].

فأهل العلم والدين لا يصدقون بالنقل ويكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون، بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبى ﷺ وأمته وأصحابه فيردونها لعلمهم بأنها كذب، ويقبلون أحاديث كثيرة لصحتها وإن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إما لاعتقادهم أنها منسوخة، أو لها تفسير لا يخالفونه، ونحو ذلك[5].

---

(١) وقد سبق أن ورد تفصيل لهذا الموضوع (انظر ص: ٥٢ وما بعدها).

(٢) الصواب: «يكفِّرون» لأن الفاعل جمع مذكر، فهو هنا تحريف.

(٣) ع (٢٧/ ٤٧٨).

(٤) م (٧/ ٣٧).

(٥) م (٧/ ٤٢).

[١٣] .. ورفع عنهم الآصار والأغلال:

الذين يحرمون ما أحل الله من الطيبات - وإن كانوا يقولون: إن الله لم يحرم هذا، بل يلتزمون أن لا يفعلوه: إما بالنذر وإما باليمين كما حرم كثير من العباد والزهاد أشياء - يقول أحدهم: لله عليَّ أن لا آكل طعامًا بالنهار أبدًا، ويعاهد أحدهم أن لا يأكل الشهوة الملاءمة، ويلتزم ذلك بقصده وعزمه وإن لم يحلف ولم ينذُِر[1]: فهذا يلتزم أن لا يشرب الفقاع، وهذا يلتزم أن لا يتكلم قط، وهذا يجُبُّ نفسه[2]، وهذا يلتزم أن لا ينكِح ولا يذبح.. وأنواع هذه الأشياء من الرهبانية التى ابتدعوها على سبيل مجاهدة النفس، وقهر الهوى والشهوة.

ولا ريب أن مجاهدة النفس مأمور بها، وكذلك قهر الهوى والشهوة، كما ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «المجاهد من جاهد نفسه فى ذات الله، والكيِّس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله»[3]. لكن المسلم المتبع لشريعة الإسلام هو

---

(١) كذا بضم الذال وبكسرها، يجوز أن يقال: ينْذُر وينذِر، والنَّذْر معروف.

(٢) الجَبّ: استئصال الخُصْية، وذلك لئلا يقرب النساء.

(٣) الظاهر أنه رحمه الله أدمج حديثين معًا:

فقوله: «المجاهد من جاهد نفسه فى ذات الله». أخرجه الترمذى [١٦٢١]، وأحمد [٦/ ٢١، ٢٢]، وابن حبان [٤٦٨٦]، من حديث فضالة بن عبيد وفيه «فى طاعة الله» محل قوله: «فى ذات الله». وصححه العلامة الألبانى فى الصحيحة [حديث ٥٤٩].

وأما قوله: «الكيس من دان نفسه... إلخ» فقد رواه أحمد [٤/ ١٢٤]، والطبرانى [٧/ ٣٣٨، ٣٤١]، والحاكم [١/ ٥٧]، [٤/ ٢٥١]، والبيهقى [٣/ ٣٦٩]، ولفضيلة الشيخ محمد عمرو بن عبد اللطيف - يحفظه الله - بحث مطبوع فى هذا الحديث عنوانه: «القسطاس فى تصحيح حديث الأكياس».

المحرَّم ما حـرمه الله ورسوله، فلا يُحَرِّم الحـلال ولا يسرف فى تناوله، بل يتناول ما يحتـاج إليه من طعام أو لباس أو نكاح ويقـتصد فى ذلك، ويقتصد فى العبادة فلا يحمل نفسه مالا تطيق.

فهذا تجده يحصل له من مجـاهدات النفس وقهر الهوى ما هو أنفع له من تلك الطريق المبـتدَعـة الوَعْرة[1] القليلة المنفـعة التى غـالب من سلكها ارتد على حافره، ونقض عهـده، ولم يرعها حق رعايتها، وهذا يثاب على ذلك مـالا يثاب على سلوك تلك الطريق، وتزكو به نفـسه، وتسير به إلى ربه، ويجد بذلك من المزيد فى إيمـانه مالا يجده أصحاب تلك الطريق، فإنهم لابد أن تدعـوهم أنفسهم إلى الشهـوات المحرمة، فإنه مـا من بنى آدم إلا من أخطأ أوهم بخطيـئة إلا يحيـى بن زكريا[2]، وقد تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، قال طاووس: فى أمر النساء وقلة صبره عنهن[3].

(١) يجوز تسكين العين وكسرها.

(٢) ورد هذا فى الحديث الذى رواه أحـمد [١/ ٣٢٠]، والطبرانى [١١٢، ٢١٦]، والحاكم [٢/ ٥٩١]، والبيهقى [١٠/ ١٨٦] من حديث ابن عباس مرفوعًا.

ورواه ابن جـريـر [٣/ ١٧٤] عن ابن العـــاص: إما عـبـد الله وإمـا أبوه (كـذا بصيـغة الشك)، مـرة موقـوفًا ومـرة مرفـوعًا، ورواه أيضًا مـن كـلام ابـن المسيب رحمه الله.

رواه الحاكم [٢/ ٢٧٣] عن عمرو بن العاص مرفوعًا.

ورواه البزار كـما ذكر الهـيثمى [٨/ ٢٠٩] من حديث عـبد الله بن عمـرو، وقال الهيثمى: رجاله ثقات.

وانظر: «العلل» لابن أبى حاتم [حديث ١٨٣٥، ١٩١٣]، و«الكامل فى الضعفاء» لابن عدى [٢/ ٢٣٤].

(٣) ع (١٤/ ٤٦٠ - ٤٦١).

و المبتدعون فى الزهد والعبادة السالكون طريقَ الرهبان□ قد يزهدون فى النكاح وفضول الطعام والمال ونحو ذلك. وهذا محمود، لكن عامة هؤلاء لابد أن يقعوا فى ذنوب من هذا الجنس: كما نجد كثيراً منهم يُبْتَلى بصحبة الأحداث وإرفاق النساء، فيبتلَوْن بالميل إلى الصور المحرمة من النساء والصبيان مالا يُبتلى به أهل السنة المُتَّبِعون للشريعة المحمدية[1].

والسالكون للشريعة المحمدية إذا ابْتُلُوا بالذنوب لم تكن التوبة عليهم من الآصار والأغلال بل من الحنيفية السمحة، وأما أهل البدع فقد تكون التوبة عليهم آصارًا وأغلالاً كما كانت على من قبلنا من الرهبان، فإنهم إذا وقع أحدهم فى الذنب لم يخلص من شره إلا ببلاء شديد من أجل خروجه عن السنة[2].



(١) ع (١٤/ ٤٦٥ - ٤٤٦).

(٢) ع (١٤/ ٤٦٧).

مصادر المادة
والرموز التى تقابلها

وهنا أضع ثبتاً ببيان المصادر التى جمعت منها المادة ورموزها وطبعاتها، وإليك هذه الملاحظات المهمة قبل النظر فى المصادر:

(أ) يلاحظ أننى جعلت فتاوى الرياض (٣٧ مجلداً) مصدراً واحداً رغم تضمنه كتباً ورسائل كثيرة، وذلك على سبيل التيسير فى العزو، ولذا لم أورد فى هذه المصادر أى كتاب أو رسالة تضمنها مجموع الفتاوى وإن طبع مفرداً، وقد اقتضى ذلك أن أبحث وأتحرى عن الكتب التى تضمنها والكتب التى لم يتضمنها.

(ب) قدمت الرموز على الكتب، لأن الرمز هو الذى يتعامل معه القارىء هنا، ولذا يصح أن يراعى هو فى الترتيب، حيث هو أول ما يُسأل عنه.

(جـ) اقتصرت فى وضع الرموز على كتب شيخ الإسلام دون ما سواها، لأن غيرها لم يتكرر إلا قليلاً، ومن هنا لم أورد أمام الكتب المرموز لها اسم مؤلفها لأنه قد علم أنه ابن تيمية رحمه الله.

الرمز	المصدر وطبعته
ب	**«الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»**: دار العاصمة-الرياض تحقيق د. على بن حسن بن ناصر وآخرين (صدر فى ستة مجلدات).
بغ	**«بغية المرتاد فى الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد، من القائلين بالحلول والاتحاد»**: تحقيق الدكتور موسى بن سليمان الدويش ـ مكتبة العلوم والحكم (مجلد).
ت	**«بيان تلبيس الجهمية فى تأسيس بدعهم الكلامية» أو «نقض تأسيس الجهمية»** : بتصحيح وتكميل وتعليق: محمد ابن عبد الرحمن بن قاسم ـ الطبعة الأولى: مطبعة الحكومة ـ مكة المكرمة ١٣٩١ هـ (مجلدان).
تح	**«إقامة الدليل على إبطال التحليل»**: مطبوع ضمن الجزء الثالث من الفتاوى[1] ط دار الغد العربى: ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م (يقع فى حوالى مجلد).
ج	**«جامع الرسائل»**: جمعها وحققها الدكتور محمد رشاد سالم: المجموعة الأولى (الطبعة الثانية) ـ المجموعة الثانية (الطبعة الأولى) ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م (مجلدان)[2].

(١) وأكثر ما جاء فى هذه الفتاوى ورد ضمن مجموع فتاوى الرياض، ولذا لم أجعلها من المصادر، وإنما اقتصرت منها على ما لم يرد فى مجموع الفتاوى.

(٢) وأكثر هذه الرسائل لم يطبع من قبل إلا حوالى نصف المجلد الأول حيث سبق طبعه ضمن مجموع فتاوى الرياض.

المصدر وطبعته	الرمز
«**ملحق الفتاوى**»: وهو ما تضمنه المجلد الخامس من الفتاوى التى طبعتها دار الغد العربى وغيرها فى خمسة مجلدات، وهو عبارة عن مناظرة كتابية أو جواب على بعض المبتدعة فى الصفات، ولم أجد له عنواناً فسميته «ملحق الفتاوى» (قرابة مجلد).	حق
«**درء تعارض العقل والنقل**»: تحقيق الدكتور رشاد سالم ـ دار الكنوز الأدبية (١٠ مجلدات عدا الفهارس).	د
«**الرد على الأخنائى واستحباب زيارة خير البرية**»: صحح أصله وحققه وخرج أحاديثه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى ـ المطبعة السلفية ومكتبتها ـ بدون تاريخ (مجلد صغير).	ر
«**الاستقامة**»: تحقيق محمد رشاد سالم ـ مكتبة ابن تيمية (مجلدان).	س
«**الصفدية**»: تحقيق محمد رشاد سالم ـ مكتبة ابن تيمية ـ الطبعة الأولى عام ١٣٩٦ هـ ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ (مجلدان).	ص
«**الصارم المسلول على شاتم الرسول**»: حققه وفصّله وعلق حواشيه محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الكتب العلمية بيروت (مجلد).	صر

الرمز	المصدر وطبعته
ط	«الرد على المنطقيين»: مُصَدَّر بمقدمة العلامة السيد سليمان الندوى ـ الناشر: دار المعارف للطباعة والنشر ـ بيروت (مجلد).
ظ	«رسالة فى صفات العبادات الظاهرة»[1]: ضمن مجموعة الرسائل المنيرية [٣/ ١١٥].
ع	«مجموع فتاوى الرياض»: جمع وترتيب عبد الرحمن ابن قاسم وابنه محمد (٣٧ مجلداً منها مجلدان للفهارس).
عم	«شرح العمدة فى الفقه»: تحقيق ودراسة الدكتور سعود ابن صالح العطيشان ـ الجزء الأول ـ الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ مكتبة العبيكان ـ الرياض (مجلد).
ق	«اقتضاء الصراط المستقيم»: مكتبة الرشد (الرياض) - تحقيق وتعليق د. ناصر بن عبد الكريم العقل (مجلدان).
م	«منهاج السنة النبوية»: تحقيق محمد رشاد سالم ـ مكتبة ابن تيمية ـ الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م (٨ مجلدات عدا الفهارس).

(١) وهذه الرسالة رغم أنها وردت فى المجموع (٢٢/ ٣٥٦) إلاأنها وردت ناقصة بمقدار أربع صفحات كما أشار الجامع (هامش ص ٣٧٠)، وقد وجدت الرسالة تامة فى مجموعة الرسائل المنيرية دون السقط المذكور، ولذا اعتمدتها مصدراً دون ما جاء فى المجموع، وهذه فائدة تهم القارىء فى مجموع الفتاوى، حيث يمكنه تلافى هذا النقص بالرجوع إلى الموضع المذكور.

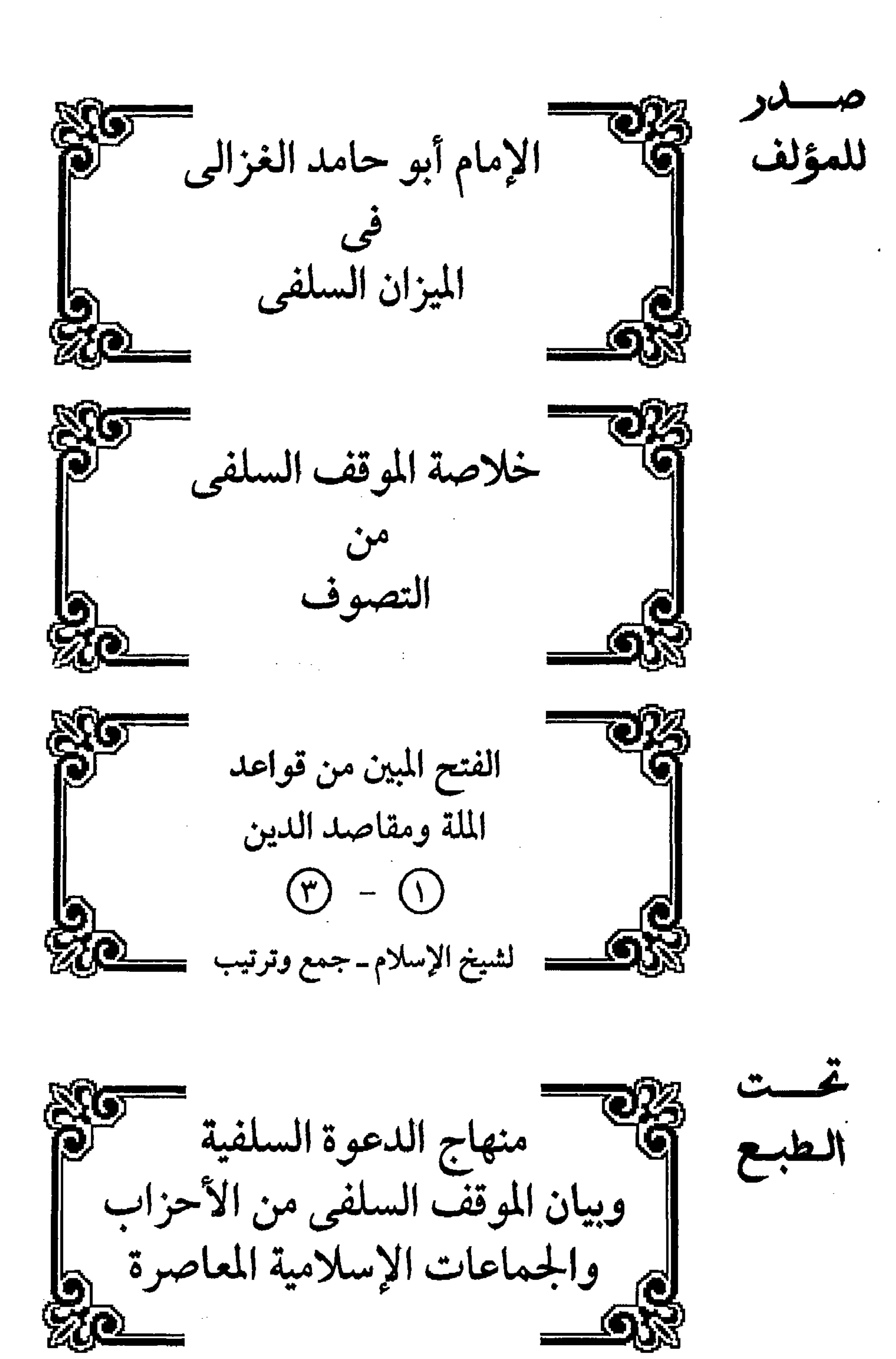
الرمز	المصدر وطبعته
مس	«**المسودة فى أصول الفقه**»: لآل تيمية (شيخ الإسلام وأبيه وجده) ـ تقديم محمد محيى الدين عبد الحميد ـ مطبعة المدنى (مجلد).
ن	«**النبوات**»: قام بتصحيحه الشيخ محمد حامد الفقى ـ مكتبة السنة المحمدية (مجلد).
هـ	«**شرح العقيدة الأصفهانية**»: قدم له وعرف به حسنين محمد مخلوف ـ دار الكتب الحديثة.

* هذا بالإضافة إلى أكثر كتب العلامة ابن القيم رحمه الله، وبعض الكتب التى ترجمت لشيخ الإسلام حيث نقلت عنها نصوصاً من كلامه مما لم أجده فى كتبه، وأخص منها كتابين: أحدهما: «العقود الدرية» لابن عبد الهادى، والآخر: «الأعلام العلية» للبزار.



الفهـــرس

الفهـــرس


صدر للمؤلف
الإمام أبو حامد الغزالى في الميزان السلفى
خلاصة الموقف السلفى من التصوف
الفتح المبين من قواعد الملة ومقاصد الدين
١ - ٣
لشيخ الإسلام - جمع وترتيب
تحت الطبع
منهاج الدعوة السلفية وبيان الموقف السلفى من الأحزاب والجماعات الإسلامية المعاصرة

القاعدتان التاليتان

التقريب والتهذيب

لعلوم شيخ الإسلام

القسم الأول

الفتح المبين من قواعد

الملة ومقاصد الدين

(٥) — (٦)

العلم والعمل

و

الإخلاص والاتباع

لشيخ الإسلام ابن تيمية

الجمع والترتيب والعناية

لأبى الفضل

عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم

دار الفتوح الإسلامية

التقريب والتهذيب



عمل علميّ عظيم النفع، تقوم خطته على جمع الموادّ العلمية النفيسة التى تناثرت فى تراث شيخ الإسلام (حوالى ٧٣ مجلداً مطبوعاً) مما لم يؤلف فيه الإمام كتباً مفردة، ثم التوفّر على تلك المواد بالتلخيص والتهذيب، والتأليف بين أجزائها المتناثرة بحيث تخرج كتباً مستقلة محتفظة بعبارة الإمام نفسه، منسوبةً نصوصها إلى مواضعها من كتبه.

فهى إذن كتب لشيخ الإسلام لم يؤلفها شيخ الإسلام!!، حيث هى نصوصه وعباراته قد جمعت وألّف بينها ورتبت وهذبت وعنونت وفهرست بعناية بالغة.

وهذه ـ والفضل لله والمنّة ـ خطة جديدة غير مسبوقة فى خدمة التراث التيمى العظيم، نتقدم بها إلى الأمة الإسلامية سائلين الله أن يكتب لها القبول والنفع، وأن تعم بركتها ديار الإسلام.

القسم الأول

الفتح المبين من قواعد الملة ومقاصد الدين

وهذه القواعد والمقاصد هى حقائق الإسلام وقواعده العظمى، وجوا مع الملة الحنيفية، التى تنظم بمجموعها عقداً دُرّياً لؤلؤياً يضم قواعد المنهج الربانىّ القرآنىّ الفطرىّ النبوىّ على نحو لم يكد يؤثر عن أحد غير شيخ الإسلام فى الضبط والاستيعاب والقوة والوضوح، فما أعظم حاجة الأمة خاصتها وعامتها إلى هذا العقد الثمين.

ومن قواعد هذا القسم: الاعتصام بالكتاب والسنة. الجماعة والفرقة. الصراط المستقيم ـ الوسطية ـ العلم والعمل ـ العقل والنقل.... وسنوالى نشرها تباعاً بمشيئة الله فى هذه السلسلة التى بدأناها بقاعدة الاعتصام. والله المستعان وعليه التكلان.